وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

سياسات حماية التراث الثقافي الجزائري

– اللباس التقليدي أنموذجا –

(2023_1963)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

حسين أميرة **احمد طالب احمد**

اسم الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتماء
احسن بشاني	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
فلة قصدالي	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
احمد طالب احمد	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

1444_1445هـ / 2023_2024م

استهلال

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء

ووزن كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

وعن ابن أبي الدنيا رحمه الله:

"اعلم أن العلم اشرف ما رغب فيه الراغب، وأفضل ما طلب وجد فيه الطالب، وانفع ما كسبه واقتناه الكاسب، لان شرفه يثمر على صاحبه، وفضله ينمي على طالبه".

شكر وتقدير

أولا، اشكر الله سبحانه وتعالى على ما أصبغه علينا من نعم، وعلى تيسير السبيل، فله الحمد والشكر في كل وقت وحين.

لا يسعني وأنا اختم هذا العمل، إلا أن أتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى كل من مد لي يد العون ورافقني في إتمام هذا العمل. واخص بهذا أستاذي المشرف، الأستاذ احمد طالب احمد. خيرة الأساتذة، لحضوره المشرف، على مرافقته لي لانجاز هذا العمل ولما بذله من صبر وجهد، جزاه الله كل خير.

اشكر كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، وكان لي سندا.

اشكر رفيقات دربي وصديقات العمر، اشكر زملاء وزميلات الدرب منذ أول خطوة لأخرها. وجميع أساتذة المدرسة اللذين مهدوا لنا الطريق ولم يبخلوا علينا بمعرفتهم وتوجيهاتهم من بداية الرحلة لنهايتها.

وأخيرا، اشكر نفسي، اشكرني لأنني قمت بهذا العمل الصعب، لعدم وجود أيام راحة، اشكر نفسي للمثابرة وعدم الاستسلام.

إهداء

من قال أنا لها "نالها"

وأنا لها وان أبت رغما عنها أتيت بها

فعلتها. فعلتها بعد أن كانت مستحيلة، بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها التعب، والفرح. ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي، فالحمد الله على فرصة البدايات وبلوغ النهايات.

اهدي نجاحي إلى من احمل اسمه بكل فخر، "**أبي الغالي**"، إلى من سعى طوال حياته لنكون أفضل منه.

إلى من احتضنتني بقلبها قبل يديها، وسهلت لي الشدائد بدعائها. "**أمي الغالي**"، إلى جسر المحبة والعطاء.

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي، ومن كان بجانبي عند حاجتي،

إلى "**خالي الغالي**".

والى خيرة أيامي وصفوتها، إلى من كانوا لي سندا ودعما ومن غمروني بالحب والتوجيه. إلى كل أفراد عائلتي، إلى من مد لي يد العون وقت حاجتي لها، كل باسمه ومقامه.

وأخيرا، إلى نفسي. التي تعبت ونالت، التي كافحت ووصلت، نفسي التي أمنت بها ولم

تخذلني قط.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة ب: "سياسات حماية التراث الثقافي الجزائري_اللباس التقليدي أنموذجا_"، إلى تسليط الضوء على التراث الثقافي في الجزائر باعتباره المنارة التي تهتدي بها الأجيال، به تفرض وجودها وتثبت ذاتها، وتحقق طموحاتها. وهذه الموروثات مادية أو معنوية، لها حضور دائم في هذا المجتمع لأنها وسائل تعرف به، باعتبارها السجل الحقيقي لمختلف الجوانب الاجتماعية والفكرية.

القيمة الهائلة التي يحظى بها التراث واعتزاز الشعب الجزائري به، جعل الجزائر تشرع في اخذ المبادرات لحمايته. بوضع أساليب مستقبلية في سبيل تثمين موروثها والاستثمار فيه لخدمة المجتمع. وعلى رأسه اللباس التقليدي الذي يعتبر مرجعية ثقافية متعددة باعتبارها مرآة لأحوال المجتمع وتحدد انتماء الفرد لجماعة عرقية وثقافية معينة. إضافة احد أهم المكونات التي شيدت عليها الهوية الثقافية الجزائرية. وتمكنت الجزائر بفضل المجهودات التي بذلتها على الصعيدين المؤسساتي والقانونية إضافة للدعم الذي قدمته الجمعيات ووسائل التواصل الاجتماعي، في بعث الروح في موروثها الذي كاد يمحى في الفترات الحرجة. والسياسة التي اتبعتها في تثمينه مكنتها من الاستثمار فيه ولو بنسبة ضئيلة، لكنها حتما ستحقق انجازات هائلة إذا ما استمرت في دعم هذا القطاع الحيوي على هذا النحو.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي، اللباس التقليدي، الحماية المؤسساتية، الحماية القانونية، الترويج.

Abstract:

This study, titled "protection policies of the Algerian heritage _ traditional costume", aimes to highlight the cultural heritage in Algeria as a beacon by which generation are guided, by which they impose their existance, prove themselves, and achieve their ambitions. And these legacies, weather material or moral, have a permanent presence in these societies because they are means by which it is known. As a true record of various social and intellectual aspects of enormous values, it is enjoyed by the heritage and pride of the Algerian people, which made Algeria begin to take iniatives to protect it by developing future methods, to value its heritage and invest in it to serve the society. On the top of that, the traditional dress, which is considered a mult-cultural reference as a mirror the conditions of society determine the individuals affirmation to particular ethnic or cultural group. Add on more important the components on which the Algerians cultural identity was built thanks to Algeria. It was possible the efforts it made at the institutional and legal levels, in addition to the support it provided associations and social media in reviving their heritage that was almost erased during critical periods. The policy it followed in valuing it enabled it to invest in it even if at small percentage, but it will inevitably achieve tremendous achievements if it continues to support this vital section in this way.

Key words : cultural heritage, traditional costume, institutional protection, legal protection, promotion,

قائمة المحتويات

مقدمة **1**

أولا: الإطار المنهجي للدراسة **3**

1_ المشكلة البحثية.....3

2_ مجالات الدراسة.....4

3_ الفروض العلمية.....5

4_ **الأهمية العلمية والعملية للدراسة**.....5

5_ مناهج الدراسة واقترباتها.....6

6_ أدوات جمع البيانات 7

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري للدراسة..... **7**

ا_ المفاهيم الأساسية 7

ب_ الإطار النظري 11

ج_ الأدبيات السابقة 13

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي واللباس التقليدي **16**

تمهيد..... **16**

المبحث الأول: مفهوم التراث الثقافي..... **17**

المطلب الأول: تعريف التراث الثقافي 17

الفرع الأول: مفهوم التراث لغة واصطلاحا.....17

الفرع الثاني: مفهوم الثقافة.....18

الفرع الثالث: المعنى الاصطلاحي للتراث الثقافي 19

المطلب الثاني: التعريف القانوني للتراث الثقافي.....20

الفرع الأول: التراث الثقافي في القانون الدولي العام.....20

الفرع الثاني: التراث الثقافي في التشريع الجزائري 21

المطلب الثالث: أهمية التراث الثقافي.....22

الفرع الأول: الأهمية الدينية 22

الفرع الثاني: الأهمية الحضارية 23

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية.....23

المبحث الثاني: أنواع التراث الثقافي، طبيعته والجرائم الواقعة عليه 25

المطلب الأول: أنواع التراث الثقافي.....25

الفرع الأول: التراث الثقافي المادي 25

الفرع الثاني: التراث الثقافي اللامادي 27

الفرع الثالث: التراث المغمور بالمياه 28

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتراث الثقافي.....29

الفرع الأول: التراث مصلحة عامة.....30

الفرع الثاني: التراث الثقافي مال عام 30

المطلب الثالث: التهديدات الواقعة على التراث الثقافي والأخطار التي تهدده.....31

الفرع الأول: التهديدات الايجابية.....31

الفرع الثاني: التهديدات السلبية 32

.الفرع الثالث: الأخطار المهددة للتراث الثقافي 33

المبحث الثالث: ماهية اللباس التقليدي، تاريخه، أصنافه، وأهميته..... 36

المطلب الأول: مفهوم اللباس التقليدي 36

الفرع الأول: تعريف اللباس لغة واصطلاحا 36

الفرع الثاني: معنى تقليدي.....37

الفرع الثالث: اللباس التقليدي.....38

المطلب الثاني: تاريخ اللباس التقليدي، اصنافه وأهميته.....38

الفرع الأول: اللباس التقليدي خلال العهد العثماني 39

الفرع الثاني: أصنافه 40

الفرع الثالث: أهميته 43

الفصل الثاني: الحماية القانونية والمؤسساتية للباس التقليدي الجزائري 44

تمهيد..... 45

المبحث الأول: الأسس التشريعية لحماية اللباس التقليدي الجزائري..... 45

المطلب الأول: حماية تشريعية ضمنية 46
الفرع الأول: الحماية الدستورية.....46
الفرع الثاني: حماية من خلال نصوص تشريعية عامة.....47
المطلب الثاني: حماية تشريعية متخصصة 48
الفرع الأول: قانون 98_04.....49
الفرع الثاني: دستور 2016.....50
المبحث الثاني: الحماية المؤسساتية للتراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي..... 52
المطلب الأول: دور وزارة الثقافة في حماية اللباس التقليدي.....52
الفرع الأول: على المستوى المركزي 52
الفرع الثاني: على المستوى المحلي.....54
المطلب الثاني: أهم الفواعل المساهمة في حماية اللباس التقليدي 55
الفرع الأول: المؤسسات التنفيذية والقضائية.....55
الفرع الثاني: الأجهزة الأمنية 56
المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في حماية اللباس التقليدي 58
الفرع الأول: الجماعات المحلية.....58
الفرع الثاني: الجمعيات 59
المبحث الثالث: أهم البرامج والاستراتيجيات المنتهجة لحماية اللباس التقليدي..... 61
المطلب الأول: أهم البرامج والمراكز المساهمة في حماية اللباس التقليدي.....61
الفرع الأول: أهم البرامج والمشاريع 61
الفرع الثاني: المراكز المتخصصة في الترويج للباس التقليدي 63
المطلب الثاني: المهرجانات ودور وسائل الإعلام في الترويج للباس التقليدي 65
الفرع الأول: المهرجانات 65
الفرع الثاني: دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحفاظ على الباس التقليدي "فايسبوك" 67
الاستنتاجات 69
قائمة المراجع النهائية 70

مقدمة

يزخر المجتمع الجزائري بتراث ثقافي متنوع وثري، يعكس أصالة وعراقة الثقافة الجزائرية، يعتبر الموروث الثقافي كنز ثمين للأمم حيث يثبت وجودها وخصوصيتها، ويحقق طموحها. ومن أهم أجزاءه اللباس التقليدي، احد المكونات اللازمة لتكوين الحضارة. والجزائر باعتبارها مركزا للعديد من التغيرات التاريخية والحضارية جعلها مزيجا من الثقافات. هذا المزيج أدى لهذا التنوع في الزي التقليدي الجزائري واختلاف الخامات المستخدمة في صنعه، حيث يسرد كل زي من خلال طرازه وألوانه عادات وتقاليد جزائرية مختلفة من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب.

يرتبط اللباس التقليدي بالعمق التاريخي والتراثي، وبالأصالة والحضارة. ولا يقتصر في كونه استجابة للمحيط وحاملا للدلالات الاجتماعية فقط، بل يعد مؤشرا للتغيرات السياسة والاجتماعية التي مر بها. وباعتبار موضوع حماية التراث الثقافي من أهم المواضيع التي أصبحت تفرض نفسها على مختلف المستويات، ولأنها أصبحت عرضة لعوامل مختلفة سواء كانت طبيعية أو بشرية. ولهذا تسعى الجزائر على الصعيد القانوني والمؤسساتي، لحمايته بكل أجزائه عقاريا كان أم منقولا.

يتم ذلك من خلال إبرام عدة اتفاقيات دولية للمحافظة عليه، وهو ما اخذ به المشرع الجزائري من خلال قانون 98_04، والذي يعتبر أهم قانون فاعل في حماية التراث الثقافي الجزائري من النهب والتخريب وفي فرض العقوبات على الفاعلين في ذلك. وتعزيز وسائل حمايته من خلال مؤسسات مركزية ومحلية وهيئات رسمية وغير رسمية. دون إغفال الدور الهائل التي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في توظيف اللباس التقليدي كشكل من إشكال الثقافة وجزء من الهوية، من خلال إبرازه عبر صفحاتها وبالتالي ضمان حضوره، وتداول مستخدميها في محاولة نشرها بصفة أوسع لدى الآخرين. ولا تزال هذه الأزياء عميقة التأصل في الطقوس التي يمارسها الشعب

الجزائري في مختلف مناطق الوطن. حيث تدخل اليوم في تنظيم الحياة الاجتماعية والذي بقي على حاله بدايات القرن 21م، ما يعكس التنوعات الأسلوبية التي واجهت تقلبات الزمن وتحدياتها وتأثير العولمة.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

1_ المشكلة البحثية:

شكّل اللباس التقليدي الجزائري منذ العصور القديمة جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية والوطنية للشعب الجزائري، حيث تمثل كل قطعة منه تراثا حافلا بالتاريخ والتقاليد والقيم الثقافية. ومع تطور العولمة وانتشار الثقافات الأخرى، يواجه هذا اللباس تحديات متزايدة تهدد باندماجه في بحر الثقافات العالمية، مما يعرض استمراريته وحفاظه على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري للخطر، يبرز التساؤل في تزايد الضغوطات التي تتعرض لها التقاليد الثقافية الجزائرية بما في ذلك اللباس التقليدي، نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد. فعلى على الرغم من أن العديد من الأفراد يحتفظون بارتداء اللباس التقليدي في المناسبات الخاصة، إلا أن هناك تراجع ملحوظ في ارتداءه في الحياة اليومية، بناءا على هذا تطرح المشكلة البحثية التالية:

_ ما طبيعة سياسات حماية التراث الثقافي المتعلقة باللباس التقليدي التي انتهجتها الجزائر؟

ويمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تم استكشافها في إطار هذه المشكلة وتتمثل في ما يلي:

1- ما هي التدابير القانونية التي يمكن اتخاذها لحماية التراث المادي المتعلق باللباس التقليدي؟

2- فيما تتمثل الحماية المؤسساتية المعنية بحماية اللباس التقليدي الجزائري؟

3- ما هي أهم الفواعل المساهمة في حماية اللباس التقليدي؟

4- ما هي الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للحفاظ على أهمية الزي التقليدي؟

2 _ **مجالات الدراسة:** يعالج هذا الموضوع ثلاث مجالات وهي:

ا_ المجال المكاني:

تهدف هذه الدراسة لاكتشاف التحديات التي تؤثر على حماية اللباس التقليدي الجزائري، باعتبارها من بين الدول ذات التاريخ الثقافي العريق والغني، حيث يمثل اللباس التقليدي الجزائري جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي القيم فهو يعكس بأنواعه وتصاميمه تنوع التقاليد في البلد. الذي يتمتع بموقع استراتيجي وتنوع طبيعي لتوسطه القارات الثلاث، يطل شمالا البحر الأبيض المتوسط، يحد الجزائر شرقا تونس وليبيا أما غربا المغرب والصحراء الغربية، أما من الجنوب مالي والنيجر وموريتانيا.

تبلغ المساحة الإجمالية للجزائر 2,381,741 كيلومتر مربع، ما يجعلها اكبر دولة إفريقيا والعاشرة عالميا من حيث المساحة.

ب_ المجال الزماني:

منذ استقلال الجزائر عام 1962 شهدت البلاد تحولات اجتماعية وثقافية هامة معها تغيرات في استخدام اللباس التقليدي وحفظه، متأثرة بعدة عوامل. ومن خلال هذه الدراسة يتم الوصول إلى التطورات التي شهدتها حماية اللباس التقليدي الجزائري من تلك الفترة إلى الوقت الحالي، وكيف تطورت هذه السياسات والتدابير المتخذة لحمايته.

ج- **المجال الموضوعي:**

تتناول هذه الدراسة كيفية حماية اللباس التقليدي الجزائري منذ استقلال البلاد للان، باعتباره جزءا حيويا من التراث الثقافي للبلاد وقد شهد تحولات مهمة على مر السنين. يهدف المجال الموضوعي إلى فهم التحديات والتغيرات التي واجهت حماية اللباس التقليدي وكيف ساهمت المؤسسات الوطنية في ذلك.

3_ الفروض العلمية:

للإجابة عن المشكلة البحثية لابد من صياغة مجموعة فروض علمية وهي كالتالي:

1- كلما زادت التهديدات المحيطة بالتراث الثقافي واللباس التقليدي على وجه الخصوص كلما عززت الجزائر الترسانة القانونية لحمايته.
2-كلما اشتدت التحديات والمخاطر المهددة للتراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي، كلما سعت الجزائر لتحديد وتخصيص المؤسسات اللازمة للمحافظة عليه.
3- كلما تكاثفت الجهود الرسمية وغير الرسمية كلما ابتعد التراث الثقافي عن الخطر والاندثار.
4- تبني الجزائر استراتيجيات وبرامج متعددة المستويات من شانه أن يساهم في الحفاظ على اللباس التقليدي. أي كلما ازدادت المراكز والمشاريع المتخصصة في الترويج له والتعريف به كلما ازدادت صيانته والتعريف به.

4_ الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تساهم هذه الدراسة في توجيه السياسات المتخذة لحماية التراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي، الذي قد حظي باهتمام كبير ودراسات عديدة ما يجعل له أهمية من ناحية طبيعة الموضوع من جهة، ومن ناحية أخرى نجد الأهمية العلمية والعملية.

الأهمية العلمية:

- إثراء المعرفة الأكاديمية في مجال التراث الثقافي واللباس التقليدي، من خلال توثيق التطورات التاريخية التي مر بها اللباس التقليدي.
- تقديم تحليل شامل للسياسات المتبعة في الجزائر لحماية اللباس التقليدي.
- إيجاد حلول ونتائج الدراسات لإثراء مجال حماية اللباس التقليدي والتراث الثقافي ككل.

الأهمية العملية:

- المساهمة في توجيه البرامج المستقبلية لحماية اللباس التقليدي، واتخاذ القرارات التي تعزز الحفاظ عليه.
- تعزيز الوعي الثقافي وزيادة الانتماء الوطني للمواطنين، بالتركيز على أهميته.
- تسليط الضوء على الآليات القانونية والمؤسساتية المساهمة في حماية اللباس التقليدي.

5_ مناهج الدراسة واقترباتها:

لفهم هذا الموضوع، لابد استخدام عدة مناهج تعكس الجوانب المتداخلة لحماية اللباس التقليدي الجزائري. المنهجين الأكثر استعمالا هما المنهج الوصفي في بيان المفاهيم المتعلقة بالتراث الثقافي واللباس التقليدي ووصفها، أما المنهج الثاني وهو التحليلي بغرض رصد وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتشريع الجزائري بالوقوف على أهم أوجه الحماية التي قام بها، إضافة لأهم السياسات والبرامج المتبعة من طرف الحكومة وكيفية تنفيذها.

أما أهم الاقترابات المستخدمة في الدراسة هي الاقتراب القانوني الذي استخدمه "برتران بادي" Bertrand Badie. ويكمن دوره في تحديد الثغرات القانونية وتحسينها، تعزيز العدالة في النظام القانوني، إضافة لمعرفة مدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية وتطبيقها لها، ويصف بنائها القانوني. ويعتبر هذا الاقتراب أساسي لتوفيره إطارا منهجا للدراسة في تطوير النظام القانوني وتحسين تطبيقه. [1]

ثانيا، الاقتراب المؤسسي ل "صامويل هنتنغتون" Samuel Huntington والذي ظهر كرد فعل للاقتراب القانوني، مركزا على المؤسسات، ومن شانه إعطائها أهمية في تحديد السلوكيات، ودورها في كونها متغير يؤثر على تحديد الفاعلين في مجال هذه الدراسة والاستراتيجيات التي ينتجونها.

[1] - عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، رسالة ماستر (جامعة سعيدة- د مولاي الطاهر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007). ص. 19.

يتوافق الاقترابان في تحليل النصوص القانونية التي تم إصدارها لحماية التراث الثقافي الخاص باللباس التقليدي، ودور المؤسسات في تطبيق هذه القوانين واتخاذها الإجراءات المناسبة لتحقيق الحماية اللازمة. [1]

6_ أدوات جمع البيانات:

تقوم هذه الدراسة كباقي الدراسات العلمية على أسلوب جمع البيانات، للحصول على المعلومات التي تدعم تحليل استنتاجات الدراسة لحماية اللباس التقليدي. بالاعتماد في ذلك على الملاحظة، حيث تمت دراسة التقارير والسجلات، والمذكرات التي تناولت هذا الموضوع. أي ملاحظة ما يحدث فعليا. الكتب والمقالات والرسائل الجامعية، إضافة للموارد البيبليوغرافية، لكن يتوجب أن تستوفي فيه شروط الدراسة والبحث العلمي.

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري للدراسة:

ا_ المفاهيم الأساسية:

التراث: لغة جاء في قاموس الفيروز آبادي "المحيط": ورث أباه ومنه بكسر الراء يرثه كيعده ورثا ووراثة وارثا ورثة بكسر الكل، وأورثه أبوه، وورثه، وجعله من ورثته. والوارث: الباقي بعد فناء الخلق، وفي الدعاء: "أمتعني بسمعي وبصري واجعله الوارث مني"، أي أبقه معي حتى الموت. أما بالنسبة للغات الأجنبية المعاصرة وبالأخص الفرنسية والانجليزية فإن كلمتي Héritage و Patrimoine فإن معناها لا يكاد يتعدى حدود المعنى في اللغة العربية والذي يحيل إلى تركة الهالك إلى أبنائه. لقد استعملت كلمة Héritage بالفرنسية في معنى مجازي للدلالة على المعتقدات والعادات، الخاصة لحضارة ما وبكيفية عامة "التراث الروحي". أما اصطلاحا هو ما خلفته الأجيال السابقة للأجيال الحالية، كي يكون عبرة من الماضي لعبروا بها المستقبلة تم اعتباره بأنه علم قائم بذاته يهتم بقطاع معين ويلقي الضوء عليه من زوايا تاريخية واجتماعية.[2]

---

[1]- **"المرجع نفسه"**، ص. 21.

[2] - حرزلي عبد القادر، **الحماية القانونية للتراث الثقافي بمساهمة الجماعات المحلية**، رسالة ماستر، (جامعة الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 07.

الثقافة: لغة من الفعل ثقف، وتعني الحذق، والفطنة، والذكاء إضافة للتعليم والفنون. قال ابن فارس: ثقف: الثاء، والقاف، والفاء كلمة واحدة إليها ترجع الفروع. ويقال ثقفت القناة أي أقمت اعوجاجها. وعند ابن منظور :"ثقف: الشيء ثقفا، وثقافا، وثقوفة، أي حذقه." والثقافة في اللغة هي الفهم، وسرعة التعلم، وضبط المعرفة المكتسب في مهارة. أما اصطلاحا فقيل: هي الرقي في الأفكار النظرية، وذلك يشمل الرقي في القانون، السياسة، وقضايا التاريخ. ومنه هي العلم الذي يبحث كليات الدين في مختلف شؤون الحياة. [1]

التراث الثقافي: يشمل كل ما خلده الإنسان من شواهد روحية ومادية في تراثه الفكري، ويمكن القول بأنه الحصيلة الفكرية والمادية لأسلافنا، ويتجسد في أشكال مختلفة في حياتنا وتصرفاتنا. ويقصد بالموروث الثقافي تلك الأشكال والعناصر الثقافية المادية والفكرية والاجتماعية التي سادت في المجتمع في وقت ما، فانتقل من أوضاع إلى أوضاع أكثر حداثة، ولكن الأشكال الثقافية لا تزال مستمرة في ذلك المجتمع، متداولة بين أفراده، وهذه الاستمرارية لعناصر الموروث الثقافي بين الأجيال "تحمل معها من التواصل الحضاري عصارات أجيال متعاقب".

والتراث بمفهومه الواسع، يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع التي بها يمكن معرفة هذا الفرد وهذا المجتمع، ويتم التعرف على هويته وانتمائه إلى الشعب من الشعوب، وحضارة من الحضارات. ويندرج مفهوم التراث في أنه امتداد السلف في الخلف، واستمرار ما ورثه الأبناء والأحفاد عن الآباء والأجداد بمعنى أنه نقطة انطلاق نحو المستقبل، فرصد الحياة اليومية وصور الماضي و التحقيق في الجوانب المحيطة للرمز الثقافي ،يمكن أن تعطينا أبعاداً ذات دالة ترفع من شأن هذا الموروث ليمثل مردوداً اقتصاديا واجتماعيا سياسياً فعالً في المجتمعات الحاضرة.[2]

اللباس: بكسر اللام، وهو كل ما يستر الجسم من ثياب ودرع، وجمعها ألبسة. وهو ما يواري به الإنسان جسده ويستر به سوأته، ويتزين ويتجمل به أما الناس. كما انه وظيفة

[1] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب** (بيروت، دار صادر للطباعة والتوزيع، الجزء 9، 1956) ص. 19.
[2] - حسن حميدة، **"مطبوعة خاصة بحماية التراث الثقافي"**، م. 1، ع.29 (ديسمبر 2018)، ص.131.

بيئية للتكيف مع الطقس، ووظيفة تواصلية اجتماعية للتعبير عن الأفكار والرسائل حول الانتماء والمهنة وحتى الطبقة الاجتماعية. [1]

التقليدي: بموجب التقليد، جريا على العادة، ويقال رجل تقليدي أي متمسك بالقديم. والتقليد هو إتباع الإنسان لغيره في قوله أو فعله، لاعتقاده انه الحقيقة دون نظر أو تأمل في الدليل.

اللباس التقليدي: هو مجموعة الألبسة الشعبية التي توارثتها الأجيال من جيل لآخر، وتلبس في المناسبات خاصة. واللباس التقليدي مكون ثقافي أصيل يبرز مدى تمسك الفرد بهويته وتراثه. فاللباس إذن هو: ما يكسو جسد الإنسان ويظهر به، وذلك حسب اعتبارات ت تعلق بالستر، والحماية، والاتصال، والزي الحسن. ويمكن أن نعرف هوية الشخص من خلال الملابس التي يرتديها، وكذا المكانة الاجتماعية، مع إبراز الهوية في أحيان أخرى. [2]

تراث مادي: عرف التراث في القانون الوطني الجزائري بشكل واضح في قانون 04-98 المؤرخ في 1998 في المادة الثانية على الشكل التالي: "يعد تراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تبعا للقانون الخلص، والموجودة كذلك في الطبقات

الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا".[3]

تراث غير مادي: يعرف بالتراث الشفاهي ويشمل العادات والتقاليد والقوانين والآداب، هو كوسيلة لنقل الموروث فهو الحامل لجميع المدلولات النوعية لأنه ثقافة شفاهية.

---

[1] - العموري حسناء ، **دور اللباس التقليدي في الترويج السياحي في الجزائر**، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2022)، ص. 9.

[2] - زواي سميرة، **اللباس التقليدي الشاوي، الملحفة الشاوية التقليدية والمعاصرة**، رسالة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022/2021)، ص. 24.

[3] - القانون 04-98، **الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري**، المؤرخ في 1998/06/15، الجريدة الرسمية ، العدد 44، ص. 04.

فمن خلال الكلمة المنطوقة ينتقل التراث القائم على أساس المعرفة والقيم والنماذج الثقافية لجماعة من جيل إلى جيل، وان انقطاع نقل هذا الموروث قد يؤدي إلى اختفاء الجماعة الاجتماعية نظرا لأنه يعد بمثابة الشيمة التي تربط بين العناصر الأساسية لأي تراث ثقافي وطني وتعرف الممتلكات الثقافية غير المادية بأنها مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعية أو معرفة، أو مهارة، أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي وتمثل الدلالات الحقيقة للارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص، ويتعلق الأمر بالميادين الآتية على الخصوص علم الموسيقى العريقة، الأغاني التقليدية والشعبية، والأناشيد والألحان، والمسرح، وفن الرقص، والإيقاعات الحركية، والاحتفالات الدينية، وفنون الطبخ والتعابير الأدبية
الشفوية والقصص التاريخية، والحكايات، والحكم والأساطير، والألغاز والأمثال والأقوال المأثورة والمواعظ، والألعاب التقليدية. [1]

تراث مغمور بالمياه: تضمنت اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه حددت من خلالها مفهوم التراث الثقافي المغمور بالمياه، حيث جاء في المادة الأولى منها: "يقصد بعبارة التراث الثقافي المغمور بالمياه جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثري والتي ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أكليا، بصورة دورية أو متواصلة، لمدة مئة 100 عام على الأقل"[2]...

الحماية القانونية: هي الدفاع عن الوجود القانوني للتراث الثقافي، ويربط الصلة القضائية بسلسلة إجراءات تضمن سلامة وحماية التراث. وتجعله يحظى بحقوق المساعدة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والتشريع. [3]

وتعرف أيضا بأنها منع تدمير الممتلكات المادية وغير المادية، حماية حقوق مالكيها ومستخدميها. ومنه صيانة جوهرها المادي والروحي، وتوفير الظروف الملائمة لأداء

---

[1] - الجريدي سعاد، **الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي من اجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة مدينة المقارين**، رسالة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الدقيقة علوم الطبيعة والحياة، 2020)، ص. 5.

[2] - فرنسا، المؤتمر العام لليونسكو، **اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه**، نوفمبر 2001، ص. 31.

[3] - **قاموس العمل للقانون لإنساني**، في: https://ar.guide.humaniation-law.org ، تاريخ الاطلاع: (10 ماي 2024).

مهامها. وبالتالي المقصود منها الالتزامات التي تقع على السلطات الوطنية والمحلية التي تعبر عنها بالأوامر والنواهي التي تبقيها بعيدة عن الأذى والتخريب. [1]

الحماية المؤسساتية: هي الإجراءات والسياسات التي تعتمدها الدولة ومؤسساتها وأجهزتها والمهام التي تقوم بها هذه المؤسسات والأجهزة والغايات التي انشات من اجلها. لضمان استمرارية الأعمال وتقليل المخاطر التي تهددها، مع حماية حقوق الملكية الفردية. [2]

ب_ **الإطار النظري:**

تقوم الدراسة على ثلاث مقاربات أساسية، مقاربة السياسة الثقافية، وهي عبارة عن عمل مؤسساتي يتمثل في جملة من الغايات ذات المدى البعيد، والأهداف ذات المدى المتوسط، تحلل المفاهيم الثقافية، حيث تنتهج الدولة سياسة القطاع الثقافي، من تشريع القوانين الثقافية، وتوفير الأموال، والهياكل المؤسساتية، والإطارات اللازمة مع تحديد الأهداف الإستراتيجية مع تكريسها على ارض الواقع في شكل سياسات. [3]

المقاربة السوسيولوجية، وهي عبارة عن مفاهيم زكتها تجربة البحث الاستكشافي وتبنتها الدراسة، تشكل علما مألوفا لدى الباحثين. وتكمن النظرية السوسيولوجية في كونها دائما على علاقة بالمفاهيم التي أصيغت منها الإشكالية. وفي هذه الدراسة استخدمت في دراسة المجتمع والعلاقة بين الأفراد. عن طريقها تفهم الأهمية التاريخية والثقافية للباس التقليدي، وكيفية انتقال هذه الثقافة الفكرية والعادات من جيل لأخر. [4]

وأخيرا، المقاربة ما بعد الكولونيالية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة قراء التاريخ من وجهة نظر المستعمر، إذا ما استجابت للوجود الكولونيالي وتكيفت معه أو قاومته. إضافة لدراسة الثقافات من حيث علاقات القوة التي تربطها ببعضها أو مع الأمم، في هذه

---

[1]- حرزلي عبد القادر، **الحماية القانونية للتراث الثقافي بمساهمة الجماعات المحلية**، رسالة ماستر، (جامعة الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 41.

[2] - جامعة بيرزت، " سياسة الحماية"، في: https://ontology.birzeit.edu ، تاريخ الاطلاع: (10 ماي 2024).

[3]- عبد المومن علي قشي، **السياسة الثقافية في الجزائر ودورها في حماية التراث الثقافي- دراسة حالة تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية**، رسالة ماستر، (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2017/2016)، ص ص. 05- 54.

[4] - أضواء للبحوث والدراسات، "ماهي المقاربة السوسيولوجية في البحث الاجتماعي؟ "، في: https://www.adwaa.net ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/10).

الدراسة ساعدت هذه المقاربة في معرفة نسبة تأثير الوجود العثماني سواء كمستعمر أو كتوسع إسلامي، بالتركيز على الجانب الديني، الفكري والثقافي. ومنه تأثيره عل الثقافة الجزائرية وعلى الأفراد في الملبس والفكر، وإذا م هتم تهميش الأزياء التقليدية الجزائرية أم تم تغييرها. [1]

ساهمت كل هذه المدارس المختلفة، لتحليل سياسات حماية التراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي الجزائري من عدة زوايا، حيث توفر كل مدرسة اطارا نظريا مختلفا يساعد في تقديم فهم شامل للموضوع، مما يتيح تقديم حلول متكاملة لحماية التراث.

[1] - عتيق مديحة، "مابعد الكولونيالية، مفهومها، إعلامها، أطروحتها"، في: https://dspace.univ-soukhras.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/06).

ج_ الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة مسح شامل لما تتناوله الدراسات العلمية ذات العلاقة المباشرة مع موضوع هذه الدراسة، والجواب التي عالجتها هذه الدراسات. وهي جد متعددة ومختلفة من كتب، مقالات، مجلات وأطروحات، إضافة للقوانين والمؤسسات المساهمة في ذلك، وتذكر الدراسة أهمها:

1_ **التراث الثقافي المادي واللامادي في الجزائر**، مذكرة تخرج للحاج سارة. (كلية الأدب العربي والفنون، 2020_2021). تناولت المذكرة مفهوم التراث الثقافي بنوعيه المادي واللامادي في القانون الجزائري والاتفاقيات الدولية. كانت إشكالية الدراسة كالتالي: ما هو التراث الثقافي؟ كيف يتم حماية التراث الثقافي المادي واللامادي في الجزائر؟

تناولت الدراسة فصلين حول التعريفات والمفاهيم أي التركيز كانت على الإطار المفاهيمي أكثر من الإطار التطبيقي، ولم يركز على الحماية القانونية ولا المؤسساتية للتراث الثقافي. واعتمدت المنهج الوصفي أكثر من التحليلي لانعدام الاستخدام الكامل للقوانين. لكنها كانت مساعدة في ضبط المفاهيم المتعلقة بالتراث الثقافي وأنواعه.

2_ **تاريخ الملابس في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة تخرج من إعداد حمودي فريدة، (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2021_2022). تطرقت الدراسة لتعريف اللباس التقليدي، أنواعه من رجالي ونسائي ثم عن كيفية انتشاره في الفترة العثمانية. كانت إشكالية الدراسة كالتالي: ما هو تاريخ الملابس خلال العهد العثماني؟ مدى تنوعها؟ بما تأثرت؟

كانت دراسة شاملة لتطور الألبسة تلك الفترة اعتمادا على المنهج التاريخي مع وصف دقيق للأزياء التي قدمتها. وتتشابه في هذه الدراسة في معرفه تاريخ اللباس التقليدي الجزائري. إلا أن الدراسة اقتصرت على منطقة معينة من الجزائر وهي العاصمة، لم تتطرق لبقية المناطق مع ذكر الألبسة التي تمتاز بها. ليتضح تركيز التأثير العثماني.

3_ **الحماية الجزائية للتراث الثقافي في الجزائر**، مذكرة تخرج لعبد الغفور فارح، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019_2020). تتحدث المذكرة عن الأحكام الموضوعية للحماية الجزائية للتراث الثقافي، تطرقت للأنواع والطبيعة والجرائم التي تهدد التراث الثقافي، وكانت اشكاليتها كالتالي: كيف عالج المشرع الجزائري الأحكام والقواعد المتعلقة بحماية التراث الثقافي؟ وماهي الإجراءات المتبعة في ذلك؟

ركزت الدراسة على الجانب الجنائي كثيرا بأدق التفاصيل، إضافة إلى جانب العقوبات للجرائم المرتكبة، أي أنها دراسة قانونية أكثر منها سياسية، وتحليلة بكثرة. لكنها ساعدت في التعرف على هذه الجرائم واهم القوانين المقيدة لها والمحافظة على التراث الثقافي.

4_ **الحماية المؤسساتية للتراث الثقافي في الجزائر**، مذكرة ماستر، بن عبد الرحمن إبراهيم، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021_2022). تطرقت للجانب المفاهيمي للتراث الثقافي، أنواعه والأخطار المهددة له. كانت الإشكالية كالتالي: مامدى فعالية لحماية التراث الثقافي؟

وتطرقت لآليات الحماية القانونية والمؤسساتية، بالتركيز على الأجهزة الفاعلة في حماية التراث الثقافي، والهيئات الرسمية وغير الرسمية. كانت مساعدة في معرفة الفواعل الأساسية والثانية المساهمة في عملية الحماية والمحافظة على التراث الثقافي.

5_ **التراث الثقافي بالجزائر: المنظومة القانونية واليات الحماية**، لعبد القادر دحدوح. تناولت هذه الدراسة جميع القوانين الجزائرية في مختلف الميادين، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. التي تناولت بطريقة ضمنية أو مباشرة حماية التراث الثقافي بأنواع، مع وتوضيح الجرائم التي يمكن ارتكابها ضده وتحديد العقوبات اللازمة لها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي واللباس التقليدي

تمهيد:

يعد التراث من أهم معالم الهوية الحضارية، وهو كل ما نتج عن الحضارات السابقة ويعبر عن الذاكرة الجماعية للشعوب وهويتهم. تطور مفهومه من مجرد أعمال فنية وتاريخية إلى كل ما له قيمة وأهمية عند الأمم. يشتمل على مجموعة متنوعة من من العناصر كالأدب، الفنون، العادات والتقاليد التي تنتقل من جيل لاخر، مشكلة بذلك رابطا مستمرا بين الماضي والحاضر. وينعكس ذلك في أقسامه الثلاث المتنوعة وكثيفة التنوع.

تعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تحظى بتراث هام، ويعد من الأشياء الواجب الحفاظ عليها وصونها وإيصالها سالمة للأجيال. وأهم ما تزخر به الجزائر هو الفنون والصناعات التقليدية على رأسها الألبسة التقليدية، لما لها من مكانة اجتماعية وثقافية. باعتبار اللباس التقليدي رمز للدلالة على المستوى الاجتماعي للفرد. تختلف هذه الألبسة من منطقة لأخرى، من حيث الألوان، المواد المصنعة منها وطريقة الصنع خاصة بعد التاريخ الحافل بالوجود التركي والأندلسي ما زاده تنوعا، ذوقا، ندرة وتميزا. تبرز أهميته في تعزيزه التماسك الاجتماعي والتلاحم بين أفراد المجتمع وتعزيز الشعور بالفخر والانتماء.

تناولت الدراسة في هذا الفصل الجانب المفاهيمي للتراث الثقافي، تناولت أنواع التراث الثقافي الثلاث، طبيعته القانونية والجرائم الواقعة عليه والمخاطر المهددة له. وبعدها تطرقت إلى مفهوم اللباس التقليدي، تاريخه خلال العهد العثماني، ثم أصنافه من لباس تقليدي ورجالي، وأخيرا أهميته.

المبحث الأول: مفهوم التراث الثقافي:

تشكل دراسة المفاهيم مطلبا أساسيا في البحث العلمي، وفي تفسير الظاهرة والمشكلة البحثية المراد معالجتها. وهنا التراث الثقافي عبارة عن مصطلح مركب ويتطلب تعريفا لغويا واصطلاحيا مع شرح مفرداته، ولطالما اعتبر التراث الثقافي أحد جسور التواصل بين الشعوب والأمم، وهو اللوحة العاكسة لثقافة الشعوب والمجتمعات. وعلى مر الزمن عرف تطورا توسعا كبيرا عبر الأمكنة. تم تعريفه من عدة زوايا مختلفة. وسنتطرق لذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التراث الثقافي:

يتشابك التراث الثقافي مع عدة متغيرات،[1] ويعرف عادة بأنه مجموعة الخبرات والتقاليد. على الرغم من قدم تأسيس التقاليد التراثية والثقافية، إلا إن مفهوم التراث الثقافي مفهوم حديث. وتم عقد عدة مؤتمرات ووضع عدة استراتيجيات انشر المفهوم وتوضيحه،[2] لذلك ستقوم الدراسة بتحديد مفهومه لغة واصطلاحا والفقه (الفرع الأول) ومفهومه في القانون الدولي والتشريع الجزائري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التراث لغة واصطلاحا:

أولا: التعريف اللغوي للتراث:

التراث في اللغة مصدر مشتق من الفعل "يرث ورث ورثا وارثا وارثة وما يخلفه الميت لورثته"، وعرفه ابن منظور في كتابه لسان العرب:" التراث من الإرث وهو الميراث والأصل، والتراث كل ما مضى عليه خمسون عاما أو ما يزيد عن ذلك". وعرفه أيضا "توارثناه: ورثه بعضنا عن بعض قدما، ويقال: ورثت فلانا من فلان: "أي جعلت ميراثه له، وأورث الميت وارثه ماله: أي تركه له".[3] أما في معجم المعاني الجامع: " أصل الاسم تراث، جذرها ورث وجذعها تراث".[4] وكما ذكر في دعاء سيدنا

---

[1] - باخويا دريس، **"الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 5، ع. 2، (2016)، ص. 95.

[2] - عز الدين عثماني، **الحماية الجنائية للآثار والممتلكات الثقافية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، (جامعة تبسة، الجزائر، 2016/2017) ص. 21.

[3] - ابن منظور أبو جمال الدين، **لسان العرب** (بيروت، لبنان، دار صادر، الطبعة الاولى، الجزء2، 1956)، ص. 201.

[4] - معجم المعاني الجامع، **"**مفهوم التراث**"**، في: https://www.almaany.com ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/10).

زكريا عليه السلام يقول عز وجل: "**يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله ربَ رضيا**"(6).[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

تم تعريفه قي قاموس أكسفورد: "الأشياء التي انتقلت من الأجيال السابقة كالأعمال الفنية والمنجزات الثقافية والفلكلور". وهو أيضا الأساليب الثقافية التي تحافظ بواسطتها الجماعة على هويتها وأسلوب حياتها وتنقلها للأجيال اللاحقة. وأكثر وضوحا يعتبر» شكل ثقافي متميز يعكس مجموعة خصائص عميقة الجذور، ويتناقل من جيل إلى آخر، ويصمد عبر الزمن، تظهر عليه تغيرات ثقافية عديدة، لكنه يحتفظ دائما بوحدة أساسية مستمرة.[2]

أما منظمة اليونسكو عرفته كالتالي: "التراث الثقافي يشمل كل المصنوعات اليدوية، الآثار، المباني والمواقع التي تتمتع بالأهمية الفنية، الرمزية، الأنتروبولوجية والاثنولوجية".[3] ومصطلح التراث قد يعني عدة أشياء وفي أبسط معانية هو مجرد النقل، فهو الشيء الذي ينقل من جيل إلى جيل الذي عليه أو من الماضي إلى الحاضر ولا ينص ذلك على تحديد لما ينقل أو يتوارث أو ملابسات عمليات النقل ومصاحبتها، أو ما إذا كان الشيء المتوارث عنصر مادياً أو تكوين ثقافي.

الفرع الثاني: مفهوم الثقافة:

كلمة ثقافة لغة مشتقة من الفعل الثلاثي" ثقف أو ثقف" بمعنى حذق أو مهر أو فطن أي صار حاذقا ماهرا، فطنا، فهو ثقف وقد ثقف وثقافة، وثقف الشيء أقام المعوج منه سواه، وثقافة الإنسان أدبه، وهذبه وعلمه،[4] أما اصطلاحا يعرفها حسن مؤنس على أنها: "طريقة الشعب في الحياة بكل ما تضمه حياة شعب من تفاصيل تتصل بالطعام والشراب والمسكن، والأثاث والأمثال والحكم وتنظيم الأسرة"، وهي جمع ثقافات العلوم والمعارف. أي الصفات المميزة للأمة ماديا، روحيا، وفكريا. تشمل معارف وقيم والتزامات مستقرة فيها وتتمثل في التراث المادي واللامادي. [5] وأول

---

[1] - سورة مريم، آية 6.

[2] - يوسف محمد عبد الله، "الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته"، في: https://www.scribd.com ، تاريخ الاطلاع: (11 /2024/05).

[3] - اليونسكو، "التراث العالمي، مفهوم التراث الثقافي"، في: https://www.unesco.org ، تاريخ الاطلاع: (10-04-2024).

[4] - ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، **مرجع سابق**، ص. 19.

[5] - حسن حميدة، **"مطبوعة خاصة بحماية التراث الثقافي"**، م. 1، ع. 29، (ديسمبر 2018)، ص. 6.

استعمال لكلمة الثقافة كان من طرف العلامة عبد الرحمن ابن خلدون وعنى بها المعرفة المدنية المكتسبة من خلال نمط العيش العمراني المستقر وقال في ذلك: " وإذا ألفوا العيش والدعة... لم تعد تفرق بينهم مع العامة ومن الناس إلا بالثقافة والشارة".[1]

ويعرفها مالك بن نبي: "أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لاشعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا المحيط... وعندما تتكون ثقافة المجتمع فإنها تخلق تاريخه حيث تولد علاقة بين الثقافة والتاريخ إذ ليس ثمة تاريخ بلا ثقافة فالشعب الذي يفقد ثقافته يفقد حتما تاريخه".[2]

الفرع الثالث: المعنى الاصطلاحي للتراث الثقافي:

هو مصطلح مركب من كلمتين تعكسان كل ما هو قديم، والتراث هو كل ما يعبر عن قيمة متوارثة عبر الأجيال مادية كانت أم معنوية. وثقافة من المصدر ثقف، وهي جمع الثقافات والعلوم والمعارف التي توصلت إليها الأمم في حقول مختلفة من الفكر والأدب، الصناعة والعادات. [3]

اصطلاحا هو ما تركه السلف لغيرهم في شتى مناحي الحياة من إبداع مادي ومعنوي يضم العادات والاحتفالات، الحرف والملابس التي تعكس التراث. وهو أيضا تعبير خلاق و مبدع ناتج عن وجود حياة شعوب بالماضي وساهمت منظمة اليونسكو في توسيع مفهومه ليشمل التقاليد وأشكال التعبير الموروثة وليس المعالم التاريخية فقط. ومنه التراث الثقافي يعكس كل القيم الثقافية العريقة التي تحظى باحترام الأجيال وتمسكهم بها بهدف مواجهة التقاليد الدخيلة وعدم محاكاتها. [4]

[1] - زواي سميرة، **اللباس التقليدي الشاوي (الملحفة الشاوية التقليدية والمعاصرة)**، رسالة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والانتروبولوجيا، 2022/2021)، ص. 22.

[2] - "المرجع نفسه"، ص. 23.

[3] - حسن حميدة، مرجع سابق، **مطبوعة خاصة بحماية التراث الثقافي**، ص. 6.

[4] - سعاد حميدة، **"عناصر التراث الثقافي الجزائري اللامادي ومنهجية صونه"**، م. 19، ع. 1 (ديسمبر 2019)، ص ص. 98_118.

المطلب الثاني: التعريف القانوني للتراث الثقافي:

موضوع حماية التراث الثقافي القانونية يحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي والوطني، ويقتصر ذلك على جانبين أساسيين. أولهما صيانته من الهدم وأعمال التخريب والسرقة بكل أنواعه وثانيا المساهمة في تطويره والحفاظ عليه مع إبقاء مكانته كي لا ينسى مع الوقت.

الفرع الأول: التراث الثقافي في القانون الدولي العام:

مفهوم التراث الثقافي في القانون الدولي العام بدا بمصطلح التراث المشترك للبشرية وإحدى مكوناته التراث الثقافي ويشكل أحد مبادئ القانون الدولي. ذكر أول مرة في ديباجة اتفاقية "لاهاي"[1] لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح وتأكد مفهومه في اتفاقية القطب الجنوبي 1954. حيث اقتصرت الأحكام القانونية الدولية قبل اتفاقية "لاهاي" على إعطاء أمثلة عن الممتلكات الثقافية أما اتفاقية لاهاي الرابعة اكتفت بالدعوة للمحافظة على بعض أنواع الممتلكات الثقافية كالنصب التاريخية والأماكن المقدسة. [2] أعطت الاتفاقية مفهوما واسعا للممتلكات الثقافية في مادتها الأولى:"هو ممتلكات وعقارات تمثل أهمية كبرى للشعوب كالمنشات العمرانية والمخطوطات والكتب. ومنشات مخصصة لحماية التراث الثقافي كالمتاحف والمكاتب الكبرى وأماكن الحفظ كمبنى الأرشيف". هذا وعبر عن الممتلكات الثقافية بحق الملكية كونها مرتبطة بمجتمع خاص وأمة خاصة. وتليها اتفاقية حماية التراث العالمي والطبيعي سنة 1972، عرفته في المادة الأولى منها:"التراث الثقافي يعني لأغراض هذه الاتفاقية: الآثار كأعمال النحت، النقوش والكهوف، المجمعات كالمباني المندمجة مع الطبيعة والمواقع كأعمال الإنسان والمواقع الأثرية".[3]

الأستاذ "الكسندر كيس" Alexander Kiss تحدث عنه بأنه: "أكثر عمومية من الممتلكات الثقافية وقد يأخذ عدة أشكال أما "ايمل الكساندروف" Emile Alexandrov

[1] - جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، **اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح**، 14 /1954/05.

[2]- عبد الغفور فارح، **الحماية الجزائية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري**، رسالة ماستر، (جامعة العربي التبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص. 16.

[3] - خوالدية فؤاد، **"التراث الثقافي و حمايته في الجزائر"**، م. 1، ع. 2 (2023)، ص ص. 299_315.

عرفه بأنه: "أعمال الإنسان المنسوبة لنشاطه الإبداعي في الماضي والحاضر ولها أهمية لتفسير ثقافة الماضي وتطويرها في الحاضر".[1]

الفرع الثاني: التراث الثقافي في التشريع الجزائري:

للتراث الثقافي مكانة بارزة لدى المشرع الجزائري وظهر ذلك من خلال قانونين أساسيين:

الأمر 67_281: [2] اقتصر مفهومه على الجانب المادي فقط حيث أقرت المادة 19 منه على انه:"تشكل الآثار التاريخية جزءا لا يتجزأ من الثورة الوطنية ويشمل ذلك كل الآثار والأماكن المنقولة التي مر عليها فترة من تاريخ البلاد وتنطوي على مصلحة وطنية تاريخيا أو فنيا[3].

القانون الحالي 98_04: وسع مفهوم التراث الثقافي بأن أضاف التراث الثقافي غير المادي إلى مفهوم التراث الثقافي نتيجة للتطورات التي طرأت على مستوى الدولة. "يعد تراثا ثقافيا للأمة في مفهوم هذا القانون جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة الموجودة على ارض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحارات الثقافية منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا"،[4] وتعد جزا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد عبر العصور التي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة العابرة إلى يومنا هذا.

[1] - محمد سليمان، **"التراث الثقافي وتطور حمايته في القانون الدولي"**، م. 6، ع. 2 (أوت 2021)، ص ص. 95_108.

[2] - الأمر 67/281 المتعلق بالحفريات وحماية المواقع والمعالم التاريخية والطبيعية، المؤرخ في 20 /1967/12. الجريدة الرسمية.

[3] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **الحماية المؤسساتية للتراث الثقافي في الجزائر**، رسالة ماستر (جامعة الدكتور يحيى فارس المدين: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021)، ص. 20.

[4] - قانون 04-98، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، المؤرخ في 1998/06/17، المادة13، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص. 04.

المطلب الثالث: أهمية التراث الثقافي:

للتراث الثقافي دور أساسي لبناء الأمة وإبقائها متماسكة لأنه يعكس هويتهم المشتركة ويبرز تاريخ الدولة وحضارتها إضافة لحفاظه على التنوع الثقافي للشعوب وفهم المجتمعات المحلية رغم اختلافاتها لتراثها وإدراكها أهميته ودوره في خلق حوار بينها مع الاحترام المتبادل وتكمن أهميته في عدة نواحي، دينية باعتباره أول باعث للاهتمام بالتراث باعتباره مادة للتدبر والاعتبار، حضارية كونه المكون الأساسي في شخصية الأمم وذاكرتها أما الاقتصادية فهو عامل جذب سياحي باعتباره غير قابل للتعويض أو الاستبدال. [1]

الفرع الأول: الأهمية الدينية:

لطالما احترمت المجتمعات القديمة الممتلكات الثقافية لما تعكسه عن مطامحهم الروحية كونها متصلة بالمعتقدات الدينية، ولطالما سعى القدماء لتخليد منجزاتهم والإبقاء عليها مستخدمين شتى الوسائل لإنتاجها حفاظا على نشاطهم الروحي. ما زاد هذه الأماكن قدسية هو تخزين المواد المقدسة داخلها ما وفر لها حماية كبيرة ولازالت أهميتها الدينية حاضرة كالمساجد لدي المسلمين وكنائس المسيحيين إضافة إلى معابد اليهود. [2]

تبين الدراسة أن أهمية هذه الممتلكات ساهمت في بلورة الحضارات القديمة ولازالت الأجيال متمسكة بها خاصة المرتبطة بالجانب الديني وهذا اكبر دليل للانتماء الحضاري للأفراد، وظهرت أهمية التراث في الإسلام في الآيات القرآنية في قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ۖ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ". (9)[3] هنا أكد سبحانه وتعالى على النظر والتدبر فيما تركه القدامى والاعتبار من آثارهم لإحياء القلوب وتوعيتها.

[1] - دالي سعيد، **"أهمية التراث الثقافي وطبيعته القانونية"**، مجلة القانون والعلوم البيئية، م.02، ع.02 (2023)، ص ص. 102_116.

[2] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 24_25.

[3] - سورة الروم، الآية 9.

الفرع الثاني: الأهمية الحضارية:

يعرف حسين مؤنس الحضارة بأنها: "كل جهد يقوم به الإنسان ليحسن ظروف حياته"،[1] وتتجسد هذه الجهود في فيما تركه الإنسان قديما من مباني وعادات وألبسة وغيرها. ولهذه الممتلكات الثقافية أهمية حضارية تفوق كل الأهميات كونها ما يمثل ذاكرة الشعوب وتراث الإنسانية وهي إحدى حلقات التطور الحضاري للإنسان ويظهر ذلك في النقاط التالية:

1. يتصل التراث بشخصية الأمة ويميزها عن باقي الأمم في درجة الفنون والعلم والحس الإبداعي، وهذا دافع للاهتمام بالتراث كونه مشترك للإنسانية جمعاء.
2. هو عبارة عن وسيلة تنقل رسائل متنوعة: روحانية، سياسية، طبيعية، علمية أو اجتماعية لها دور في إعطاء معان لحياة الشعوب وتوضح كيف كانت قديما. كقبة "**جينباكو**"[2] في هيروشيما التي شهدت على الآثار المأساوية التي خلفتها القنبلة وتعتبر رمز للتحذير من الحروب، أما البتراء في الأردن اشتهرت بهندسة المياه وجمال بيئتها رغما عن كونها مقابر.

تحفظ ذاكرة الإنسان والمجتمع بحفظ التراث الثقافي باعتبار الإنسان في حاجة لإشباع جانبيه المادي والروحي لحياة متزنة وكل الشعوب تتفق أن عنصر الروح يحتوي التراث الثقافي والمادي يجسده لذا يجب الحفاظ عليه.[3]

ومنه نرى إن التراث أهم مظاهر الحضارة ويعكس مستواها، كما انه هوية يتعرف بها الشعوب على بعضهم البعض حيث يمكننا تمييز عدة دول من معالمها فقط كبرج **بيزا** بايطاليا والاهرمات بمصر وتاج محل الهندي.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية:

للممتلكات الثقافية قيمة مادية كبيرة ولها اعتبار منذ القدم فلطالما أهدى الملوك بعضهم الحلي والمجوهرات كهدايا قيمة باعتبارها ممتلكات ندرة ومتميزة تختلف من

[1] - تلخيص كتاب الحضارة لحسين مؤنس، "مفهوم الحضارة"، في: https://www.scribd.com ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/11).

[2] - قبة حينباكو، أو قبة القنبلة النووية أو نصب السلام في هيروشيما، معلم ياباني ألقيت عليه القنبلة النووية في عام 1945 يرد ذكره في لائحة اليونسكو للتراث العالمي تحت اسم معلم هيروشيما للسلام، في: https://ar.wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/11).

[3] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. ص 102_116.

مملكة لمملكة ومن حضارة لأخرى. وأكبر دليل لاهتمامهم بمكانة هذه الانجازات ما قام به الملك البابلي **نبوخذ نصر**[1] حيث شيد قصر خاص لوضع المجموعات الأثرية التي استولى من حروبه وأطلق عليها اسم "مخلفات شعوب العالم". ونرى من جهة أخرى تهافت أصحاب المال على القطع النادرة والثمينة نظرا لقيمتها المادية ولما تكسبه لصاحبها من مكانة اجتماعية.

ويعد التراث عامل جذب سياحي مند القرن 19، ولابد من الاستثمار فيها باعتباره مصدر اقتصادي هام، فهو مصدر لخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية، وأصبح علم قائم بذاته حيث تتم دراسة أفضل الطرق الاقتصادية بتوظيف المعلم الثقافي للحصول على مردود مالي مرتفع وخلق منظومة اقتصادية للاستفادة من الجانب السياحي لربط المجتمعات بتراثها وثقافتها. ولابد من إعادة تأهيل الموروث التاريخي الجزائري من مخزون ساكن لتدفق حي والترويج له لتعزيز قيمته. ويجب أن يتم توجيه أجزاء من العائد لصيانة الممتلكات وحمايتها لاستمراره واستمرار مدخوله وتسويقه كمورد أساسي للبلاد. [2]

[1] - نبوخذ نصر وهو الابن الأكبر لليوبو الأسر والذي حسب المؤرخ الكلداني بيروسوس حول بابل من الاحتلال الأشوري إلى امبراطورية عظيمة، في: https://www.wikipidia.org ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/13).

[2] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. ص 102_116.

المبحث الثاني: أنواع التراث الثقافي، طبيعته والجرائم الواقعة عليه:

عند التحدث عن التراث الثقافي، يقصد بذلك جميع القصص والتقاليد والعادات التي تميز كل مجتمع. يحمل التراث معتقدات تورث من جيل إلى جيل بأنواعه الثلاث: المادي، غير المادي والمغمور بالمياه.

المطلب الأول: أنواع التراث الثقافي:

يشكل التراث الثقافي جزء حيويا من تاريخ الشعوب وهويتها، ويتنوع بين التراث المادي والتراث غير المادي والتراث المغمور بالمياه. يحتوي كل منها على أقسام حسب التشريع الوطني والدولي:[1]

الفرع الأول: التراث الثقافي المادي:

الممتلكات الثقافية المادية هي أشياء يستخدمها الإنسان للتوافق مع البيئة بداية من الأواني البسيطة إلى المركبات الفضائية وهذا التطور والتغيير يختلف من بلد إلى آخر. كل ما ينتج عن الإنسان يعرف بالثقافة المادية وغيرها من الأشياء الملموسة،
والتراث المادي الثقافي يطلق على كل ما يمكن إدراكه بالحواس كالنقوش والقلاع والمعابد التي تنتسب لحضارات معينة.[2]

يعتبر التراث المادي مورد غير قابل للتجديد. وله قيمة علمية، روحية وثقافية. وحسب نص المادة 2 من قانون 98_04 يقصد بالتراث الثقافي المادي: "جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص والمنقولة الموجودة على ارض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها".[3] ومن خلال نص المادة يتضح أن للتراث المادي قسمين:

1- **ثابت عقاري:** وعرفه المشرع الجزائري في القانون المدني بأنه: "كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله دون تلف لكونه عقار"[4] ونجد:

[1] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ، ص. 20.
[2] - **"المرجع نفسه"**، ص. 21.
[3] - سعاد حميدة، **مرجع سابق**، ص. 101.
[4] - - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص. 20.

- **المعالم التاريخية:** وهي الإنشاءات الهندسية التي تشهد على حضارة معينة وتطور مهم تصنف بقرار من وزير الثقافة ونجد منها: المغارات والرسوم الصخرية والنصب التذكارية.
- **المواقع الأثرية:** وهي المساحات المبنية التي تشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة ولها قيم تاريخية، أثرية، دينية أو علمية ونجد منها: المحميات الأثرية والحظائر الثقافية.
- **المجموعات الحضرية:** عبارة عن قطاعات حافظة للمجموعات العقارية الريفية أو الحضرية كالقصبات والقرى والمجمعات التقليدية المتميزة بوحدتها الجمالية والمعمارية.

2- تراث مادي منقول: التراث المادي المنقول هو الممتلكات الثقافية التي تحفظ في الممتلكات الوطنية كالأماكن الدينية. وهو كل الأدوات الأثرية مهما كان نوعها أو حجمها كالأدوات الحجرية والقطع الخزفية،[1] وتشمل ما يأتي:

- ناتج الاكتشافات والأبحاث في البر وتحت الماء.
- الأشياء العتيقة الأدوات والكتابات والأختام.
- الممتلكات الثقافية المتصلة بالدين وتاريخ التطور الإنساني والسياسي.

أقسام التراث المادي المنقول:

_ أشياء ذات طابع أثرى: وهي كل ما ينتج عن أعمال التنقيب والحفريات الأثرية منها ما توجد في الأرض ومنها ما يوجد تحت الماء. ونجد كل الأشياء التقليدية على أنواعها كالأواني الفخارية وقطع النقود والأسلحة. [2]

_ أشياء ذات أهمية علمية أو تاريخية وتشمل: الموروثات الحرفية والصناعية، توقف إنتاجها بالطرق التقليدية التي توارثها الناس لما شهدته للتراث الذي يعكس الهوية المحلية التي حل الإنتاج الآلي محلها. إضافة للممتلكات المتعلقة بالتاريخ وحياة الزعماء والمفكرين والأحداث المهمة التي تمر بالبلاد.

---

[1]- **"المرجع نفسه"**، ص. 22.

[2]- الجريدي سعاد، **الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي من اجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة مدينة المقارين-**، رسالة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الدقيقة علوم الطبيعة والحياة، 2020)، ص. 5.

الفرع الثاني: التراث الثقافي اللامادي:

الممتلكات الثقافية غير المادية هي مجموعة وتصورات اجتماعية أو تقنيات قائمة على التقاليد، نظامها القانوني يختلف عن الممتلكات الملموسة وهي مرتبطة بالهوية الثقافية وجوزها مجموعة أشخاص. وعرفته منظمة اليونسكو بأنه:

"الممارسات، التصورات، أشكال التعبير، المعارف، المهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع وأماكن ثقافية التي تعتبرها الجماعات جزء من تراثهم الثقافي". [1]

قد حظي التراث اللامادي باهتمام متزايد في المحافل الدولية وهو يعبر هوية معيشة وليس مجرد حقيقة جامدة، فهو يومي ملموس كامن في الطعام واللغة والإيقاعات الموسيقية وهذا كله يكمن في أذواقنا ليشكل حساسية الثقافية كما يطلق عليه علماء الأنتروبولوجيا. ويتجلى في كافة المظاهر غير المادية وغير الملموسة لمختلف تشكلات التراث الإنساني. ينتقل على أساس المعرفة والنماذج الثقافية من جيل إلى جيل، وهو عبارة عن شيمة تربط بين العناصر الأساسية لأي تراث ثقافي وطني.

للتراث الثقافي مفهوم مبهم لتعدد التعاريف المنسوبة إليه، وشكل موضوعا لعدة دراسات خاصة في الثمانينات لكن الاهتمام به اختلف من دولة لدولة. [2] واقتصر بداية على النصب الأثرية وأصبح أكثر اهتماما بالتراث الثقافي الاجتماعي غير المادي بسبب مساهمات منظمة اليونسكو، وهو مرتبط بنطاق الإبداع الذي تشكل الملكية الفكرية جزءا منه. وعرفه التشريع الجزائري في المادة 67 من القانون 98-04 بأنه:

"مجموعة معارف ومهارات وتقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي ودلالات حقيقة حقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها مجموعة أشخاص.. ويتعلق بالميادين التالية: الحكم والأساطير، فن الرقص والأغاني التقليدية"[3].

خصائصه: يتميز التراث اللامادي بمجموعة خصائص وهي كالتالي:

[1] - منظمة اليونسكو باريس ، **المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته السابعة عشرة**، 1972/11/21.

[2] - الجريدي سعاد، **مرجع سابق**، ص. 5.

[3] - القانون 98_04، المادة 01 الجريدة الرسمية، العدد 44، ص.67.

- تراث تقليدي ومعاصر: لا يقتصر على التقاليد الموروثة من الماضي، بل ويشمل أيضا الممارسات التاريخية المعاصرة التي نشارك فيها جماعات متنوعة.
- تراث جامع: أن أشكال التعبير المنبثقة عن التراث الثقافي غير المادي التي تمارسها وتكون متشابهة الأشكال التعبير التي يمارسها الآخرون[1].
- تراث تمثيلي: يستمد التراث الثقافي اللامادي قوته من جذوره في المجتمعات المحلية.
- تراث على المجتمعات المحلية: بدون المجتمعات المحلية لا أحد يستطيع تقرير إذا كان الأمر يشكل جزءا من تراثهم.

– مكوناته:

- فكري: ما قدمه المفكرين نظرا لما كانوا شهودا عليه في عصورهم ويشمل: ما ورثه السلف من علوم ومعارف دينية والفنون الأدبية.
- اجتماعي: يقوم على قواعد السلوك والعادات والأمثال والتقاليد الاجتماعية ويشمل: العادات والأزياء، الفنون الشعبية كالغناء والموسيقى والموروثات الشفهية كالحكايات والأمثال. [2]

الفرع الثالث: التراث المغمور بالمياه:

يستخف الكثيرون بالتراث الثقافي المغمور بالمياه وبما يحتويه، على الرغم من الجزء الأكبر من الكوكب التي تغطيه المحيطات لا يزال يحتفظ بالكثير من الأسرار النادرة والفريدة من نوعها، التي تعتبر أكبر دليل لاستكشاف روحية أجدادنا، لم يعرفه المشرع الجزائري لكن أشار له في المادة الثانية من قانون التراث الثقافي بقوله: "يعد تراثا ثقافيا للأمة في هذا القانون جميع الممتلكات الثقافية العقارية[3].

[1] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص. 31.
[2] - **"المرجع نفسه"**، ص ص. 31_32.
[3] - حكيم سياب، **"الحماية القانونية الدولية للتراث الثقافي المغمور بالمياه: دراسة** تحليلية اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي **المغمور بالمياه لسنة 2001"**، مجلة الحقوق والحريات، م. 11، ع. 01 (2023)، ص ص. 46_48.

يتزايد نهبه وتدميره بشكل سريع وهذا قد يحرم البشرية من هذا التراث. وعلى الرغم من حماية الأمواج والمياه لهذه الآثار والحطام لكن تكنولوجيا الغوص المتطورة جعلته في متناول الجميع ما جعله أكثر عرضة للتلف والاختفاء. ولمفهومه أهمية بالغة لا يمكن إنكارها ومن خلال النصوص التي تضمنتها اتفاقية اليونسكو لحمايته جاء فيها تحديد لمفهومه، وجاء في المادة الأولى منها: "يقصد بعبارة التراث الثقافي المغمور بالمياه جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثرى والتي ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا، بصورة دورية أو متواصلة لمدة مئة عام على الأقل..."[1].

وقد جاء في ديباجة اتفاقية اليونسكو عام 2001 تأكيد على أهميته كونه جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي، ومهم في تاريخ الشعوب والأمم ونجد منه المواقع والهياكل والمصنوعات مثل: **منارة الإسكندرية**[2] بمصر والتي تعتبر أعجوبة العالم السابعة وموقع حطام **يونغولا**[3] على الساحل الاسترالي. إضافة إلى السفن والطائرات وغيرها من وسائل النقل أو أي جزء منها أو محتوياتها مثل سفينة Titanic **تايتانيك:** سفينة ضخمة غرقت بسبب جبل جليدي سنة 1912 ولم يعرف موقعها لغاية1985.[4]

أما خطوط الأنابيب والكابلات في قاع البحار والتي لا تزال مستخدمة لا تعتبر من التراث الثقافي المغمور بالمياه.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتراث الثقافي:

يتمتع التراث الثقافي بمستوى كبير من الاهتمام ويتم بذل جهود جادة لتأمينه والحفاظ عليه، لأنه يلبي حاجيات الجمهور ويعتبر جزءا من الثروات القيمة التي يعتبر إتلافها اعتداءا على المجتمع.

التحدث عن التراث الثقافي وتلبيته حاجيات المجتمع وتحقيقه مصلحة تدفعنا إلى استعراض الطبيعة القانونية له، حيث يعد مالا عاما. فالأموال تنقسم إلى عامة وخاصة، وبالتام في التراث الثقافي كإبداع إنساني، يتضح دوره في كشف هوية الأمة

[1] - فرنسا، منظمة اليونسكو، المؤتمر العام لليونسكو، **اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه**، نوفمبر 2001، ص 31.
[2] - ريم الششاوي،" قصة فنار الإسكندرية"، في: https://www.alarabiya.net ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/22).
[3]- دايف هوليكس، "يونغولا"، في: https://www.diveholics.com ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/22).
[4] - ريبيكا ميوريل، "تايتانك: تصوير حطام السفينة الشهيرة"، في: https://www.bbc.com ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/22).

وتاريخها وصياغة مستقبلها ومن ثم فهو ملكية لهذه الأمة ويمثل احد أشكال المال العام الأهم مع النتائج التي تترتب عن تصنيفه كمال عام. [1]

الفرع الأول: التراث مصلحة عامة:

للتراث الثقافي أهمية كبيرة، كونه ثروة وطنية وقومية في المصلحة العامة باعتباره مالا عاما وإضفاء الحماية القانونية عليه. كما يعكس مصالح الأمم ويعد مصدر فخر واعتزاز لها بسبب تنوعه وأشكاله المختلفة، ويحمل قيما ومعان تعتبر دليلا على عمق العراقة والأصالة. ويعبر عن الهوية الوطنية ويشكل جزءا من شخصية الأمم مما يميزها ويحدد مستواها في الذوق والإبداع ودرجة تقدمها في الفنون والعلوم. ويمثل رابطا بين ماضي الأمم وحاضرها ويسهم في تشكيل مستقبلها، ويعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد عديد من الدول حيث يشكل المورد الأساسي الذي تقوم حوله صناعة السياسة. كما يعتبر مادة خصبة للبحث العلمي وتطوير المعرفة التاريخية.[2]

نظرا لأهميته البالغة، فان التراث الثقافي يحظى بعناية كبيرة وجهود جادة لحمايته وتأمينه من اجل ضمان بقائه كدليل وشاهد حي على تطور الحضارة الإنسانية وأدوارها في التقدم وتطوير الحضارة البشرية. ويعد أيضا ثروة وطنية وقومية تستدعي إضفاء الحماية القانونية عليه، ويعتبر جزءا من الأموال العامة حيث يعتبر الإضرار به أو الاعتداء عليه اعتداءا على مصلحة المجتمع.[3]

الفرع الثاني: التراث الثقافي مال عام:

المال العام هو ذلك المال الذي تمتلكه الدولة أو أحد الأشخاص الاعتباريين العامين، سواء كانت هذه الملكية عامة أو خاصة، ويكون هذا المال مخصصا للمنفعة العامة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ويعرفه المشرع الجزائر في المادة 688 في القانون المدني بأنه: "تعتبر أموالا للدولة العقارات والمنقولات التي تخصص بالفعل أو بمقتضى نص قانوني لمصلحة عامة، أو للإدارة، أو للمؤسسة عمومية، أو لهيئة لها طابع إداري".[4]

[1] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص 111.
[2] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 36.
[3] - **"المرجع نفسه"**، ص. 37.
[4] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. 110.

في المادة 14 من قانون الأملاك الوطنية،[1] أضفى المشرع الجزائري صفة المال إلى التراث الثقافي حيث ورد في المادة بأنه: "الأملاك الوطنية العمومية تتكون في مفهوم هذا القانون من الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية"، ونجد من بين هذه الأملاك العمومية الاصطناعية الحظائر الأثرية والمتاحف والآثار العمومية وهو ما أوردته المادة 7 من القانون 08_14 المتضمن للأملاك الوطنية. [2] وتم إضفاء الحماية القانونية للتراث الثقافي كمال عام من خلال القانون المدني الذي نص في المادة 689 منه على انه: "لا يجوز التصرف في أملاك الدولة أو حجزها أو تملكها بالتقادم".[3]

المطلب الثالث: التهديدات الواقعة على التراث الثقافي والأخطار التي تهدده:

إضافة إلى الأخطار التي تشكل تهديدا للتراث الثقافي والمتمثلة في الأخطار الطبيعية كالعوامل الميكانيكية والعوامل البيولوجية، والأخطار البشرية الأسوأ كالحروب والحرائق، فهو يعاني أيضا من جرائم مختلفة وضع المشرع الجزائري قوانين لحمايته منها كالتدمير والاعتداءات، لكن يتطلب تعزيزها بمزيد من النصوص القانونية التي تجرم الاعتداءات على هذا التراث وتفرض عقوبات عليها. يجب أن يشمل ذلك تجريم التصرفات المختلفة التي تؤدي إلى تدمير أو انتهاك التراث الثقافي وتحديد الواجبات القانونية التي يجب على الأفراد الالتزام بها لحمايته. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطبيق القانونية على من يرتكبون جرائم تتعلق بالتراث الثقافي بما في ذلك السرقة والتخريب. [4]

الفرع الأول: التهديدات الايجابية:

تعد جريمة التلف أو التشويه العمدي لأي ممتلكات ثقافية منقولة أو عقارية سواء كانت مقترحة للتصنيف أو مصنفة، أو مسجلة في قائمة الجرد الإضافي، بالإضافة إلى تدمير أو تشويه أشياء مكتشفة أثناء الأبحاث الأثرية من بين اخطر الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والمنصوص عليها في المادة 96 من القانون 98_04.

---

[1] - القانون 90-30، المتعلق بالأملاك الوطنية، المؤرخ في 1 /12/ 1990، الجريدة الرسمية 1990/12/02، الجريدة الرسمية، العدد 52.

[2] - القانون 14-08 المعدل والمتمم للقانون 90/30، مؤرخ في 13-08-2008، الجريدة الرسمية، العدد 44.

[3] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. 113.

[4] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص 47.

ويتطلب ذلك حماية متجددة وتوسيع نطاق القوانين للحفاظ على هذا التراث الهام لذا فان القوانين تصب في إعطاء أهمية كبيرة لصياغة وحماية مثل هذه الممتلكات الثقافية. [1]

للجريمة جانبين مادي ومعنوي، يتمثل المادي في تبني الجاني سلوكا يتضمن أفعال مذكورة في وصف الجريمة كالإتلاف والتشويه والتدمير ما يؤدي لإلحاق الضرر بالممتلك الثقافي، و يتحقق الركن المادي لجريمة سرقة الآثار عند قيام السارق بسرقة الممتلك الثقافي من حيازة الدولة أو من حيازة أفراد متمتعين بحقوق الملكية فيها ويتصرف بها كما لو كانت ملكه أما الجانب المعنوي يتأكد من وجود قصد جنائي لدى الجاني، حيث يكون متجها بإرادته نحو تدمير الممتلك الثقافي مع وعيه بخطورة هذه الأفعال وعواقبها،[2] ونجد من بين هذه الجرائم:

- تهريب الممتلكات الثقافية الأثرية: عالجها القانون الجزائري بطريقة شاملة، تمثلت في مجموعة من القوانين باعتبار تهريب الآثار تهريب لاح داهم مكونات الهوية الوطنية والقومية ويعتبر من بين أكثر الجرائم انتشارا في الجزائر وهي اعتداء على العرف الأثري للأمم وتدنيسا للحقائق التاريخية.
- تصدير واستيراد الممتلكات الثقافية: تعامل معها قانون الجزائر 88_04. حيث تم حظر تصدير الممتلكات الثقافية بصورة غير قانونية أو استيرادها

وهي تعني قيمة أثرية وتاريخية في بلدها الأصلي. ويمكن تصديرها مؤقتا في إطار المبادلات الثقافية أو العلمية على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: التهديدات السلبية:

وتتمثل في جريمتين أساسيتين، أولهما عدم التصريح بالمكتشفات الأثرية حيث يلزم القانون الجزائري كل من يكتشف ممتلك ثقافي أثناء قيامه أشغال مرخص بها، أو بطريقة الصدفة أن يصرح بمكتشفاته للسلطات المحلية. وتعد جريمة حالة ارتكابها عمدا وإخفائها بغرض الاستحواذ عليها أو إهمالا لها. أما الجريمة الثانية هي عدم التصريح بالأشياء المكتشفة أثناء الأبحاث الأثرية المرخص بها وعدم تسليمها للدولة

[1] - الجريدة الرسمية ، **مرجع سابق**، المادة 96 من قانون 04-98. الجريدة الرسمية.
[2] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص. 48.

حيث ألزمت المادة 73 من القانون98_04 [1] بالتصريح الفوري بكل اكتشاف لممتلك ثقافي بمناسبة أعمال الاستكشاف أو التنقيب أو الحفر أي نمط آخر من أنماط البحث الأثري المرخص بها إلى ممثل الوزارة المكلفة بالثقافة الذي يتولى تسجيلها واتخاذ التدابير اللازمة لحفظها. ويكمن الفرق بين الجريمتين، في أن الجريمة الأولى مكتشفات فجائية نتيجة للقيام بأشغال مرخص بها، أو صدفة، بينما الجريمة الثانية هي أشياء مكتشفة أثناء أبحاث أثرية مرخص بها. [2]

.الفرع الثالث: الأخطار المهددة للتراث الثقافي:

هناك مجموعة من التهديدات التي تشكل خطرا على التراث الثقافي، وتنقسم الى فئتين رئيسيتين: الأخطار الطبيعية التي تشمل العوامل الميكانيكية كالرياح والعواصف والزلازل والحيوانات. والأخطار البشرية كالنزاعات المسلحة والترميم الخاطئ.

أولا: العوامل الطبيعية:

1-العوامل الميكانيكية:

تعتبر الرياح الشديدة والعواصف من أهم العوامل المؤثرة في تدمير التراث الثقافي، حيث تقوم بحفر التربة تجرف المواد السطحية بما فيها المباني الأثرية وتتزايد قوتها وتأثيرها عندما تحمل معها حبيبات الرمال ما يزيد من شدة التلف والخسائر في المباني التاريخية. [3] إضافة إلى الصواعق والبراكين اللذان يعتبران من أهم عوامل التلف الميكانيكي للمباني، حيث تسبب الزلازل في تحويل العديد من المدن والمباني إلى أطلال وخرائب، مع تكبد أضرار جسيمة بسبب تشققات وانهيارات مثل الزلزال الذي حدث في مصر بالقاهرة عام 1954 الذي أدى إلى تدمير معالم تاريخية مثل مسجد **الكيخة**. إضافة للصواعق التي تسبب انهيار الجزء المصاب مباشرة وتسبب أيضا تشققات في المباني وقد يمكن تقليل هذه المخاطر ن طريق تركيب مانعات الصواعق ولكن يتطلب ذلك دراسة مبنى التراث وتوزيع مانعات الصواعق بشكل مناسب بالإضافة إلى إجراء فحص دوري لضمان فعالية هذه الإجراءات والحفاظ على المبنى. [4]

[1] - الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، المادة 73 من القانون 98_04. الجريدة الرسمية.
[2] - سعيدي كريم، **الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري**، رسالة ماستر، (جامعة محمد دباغين, سطيف، 2017/2015)، ص.163.
[3] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. 107.
[4] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 30.

2-العوامل الفيزيوكيمياوية:

تتسبب في تغيير سطح المادة ومن أسباب حدوثها كمية الرطوبة وتذبذب درجة الحرارة التي تؤدي إلى عمليات التمدد والانكماش، ما يسبب الضغط داخل مسامات المادة بفعل الأملاح. [1]

3-**العوامل البيولوجية:**

تسبب التلف بفعل الكائنات الحية كالحيوانات والنباتات والكائنات المهجرية، حيث كلما صغر حجمها زادت قوتها التدميرية ويمكن أن يكون التلف ناتجا عن جذور النباتات أو الأحماض التي تفرزها الكائنات المهجرية. فبالنسبة للنباتات فهي تنمو في الشقوق ولفواصل لتصبح أشجارا ما يؤدي لتأكل الأساسات الحجرية بفعل الإفرازات التي تنتجها خلايا الجذور ما يؤدي إلى تشوه المباني وظهور علامات مميزة تسمى علاقات الجذور.[2]

تعتبر الوطاويط واحدة من الحيوانات التي تسبب التشويهات للمباني الأثرية، حيث تستخدم المباني كمأوى لها وتتسبب في تشويه الجدران والنقوش والكتابات عند حفر جحورها. إضافة إلى الفئران التي تستغل شقوق المباني وتحفر إنفاقا تمتم لمسافات طويلة تحت الأساسات ما يؤدي لاختلال التوازن وتصدع المباني.

ثانيا: عوامل التلف البشري:

عوامل التلف البشري لا تشمل فقط أسباب طبيعية للاندثار، بل تتضمن أيضا التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تتغير بفعل الإنسان وتزيد خطورة الموقف وتؤدي إلى التلف والتدمير وتشمل مجموعة من العناصر مثل:

- الحروب والنزاعات: تعتبر من أخطر الظواهر التي يسببها الإنسان، حيث تلحق أثار جسيمة بالآثار وتتزايد خطورتها مع تطور الأسلحة النووية والكيماوية ما يسبب خرابا في المدن والقرى. مثل وارسو وبرلين خلال الحرب العالمية الثانية، وكما حدث في أفغانستان عندما دمرت حكومة طالبان عدة أثار تاريخية تعود للقرون الأولى من الميلاد رغم الدعوات المتكررة للحفاظ عليها. [3]

[1] - **"المرجع نفسه"**، ص. 31.
[2] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. 108.
[3] - دالي سعيد، **مرجع سابق**، ص. 110.

- مشاريع البنى التحتية: التطور العمراني ومشاريع البنى التحتية غير المخطط لها قد تؤدي إلى تدمير المواقع والمباني الأثرية والتاريخية، حيث تحتاج مجتمعات اليوم الى توفير مبان جديدة وتكنولوجيا حديثة متكاملة مع وسائل النقل والخدمات الحضرية. لكن قد تتعرض المواقع والمباني الأثرية للخطر والتدمير أو الإغلاق.
- الترميم الخاطئ: يمكن أن يؤدي إلى تلف المنشات الأثرية بدلا من تحسينها. ولذلك يتطلب ترميم وإعادة تأهيل المنشات الأثرية باحترام مبادئ خاصة متناسبة مع خصوصية هذه المنشات. ويجب على العاملين في مجال الترميم الالتزام بالأصالة التاريخية للمنشاة والتأكيد على الاحتفاظ بأسلوب الإنشاء الأصلي والمواد المستخدمة. وفي عديد من الحالات يؤدي تدخل المرممين غير المختصين في ترميم التراث العمراني إلى تغيير عناصر البناء وتشويه طراز المميز، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان معالم هامة للبناء أو تشويه طابعه التاريخي الفريد. [1]

[1] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 34.

المبحث الثالث: ماهية اللباس التقليدي، تاريخه، أصنافه، وأهميته:

الزي التقليدي الأصيل يعد أحد أهم معالم الثقافة التي تمثل رموز الهوية الوطنية وتعبر عن تراث الحضارة بما فيها من قيم وتقاليد. يبرز هذا الزي قوة الصمود والارتفاع الثقافي، ويعزز الانتماء للهوية الذاتية والتعريف بالتقاليد المحلية. ويظهر التنوع الثقافي الجزائري من الشرق للغرب ومن الشمال للجنوب ثراء التراث والتنوع الحضاري في الزي التقليدي الذي يعكس تراث كل منطقة ويحافظ على العادات الوطنية المقدسة.

المطلب الأول: مفهوم اللباس التقليدي:

كلمة زي يعود أصلها للغة الايطالية costume التي تعني تقليد، وكلمة لباس تعود اللاتينية habitus وتعني هيئة. تبين الكلمتان تأثير ثقافة الملبس على حياة المجتمعات، ويعد الزي عامل ديناميكي يساهم في تجديد الثقافة حيث تساعد الأشياء المشكل لزينة الجسد على إبراز اندماج الفرد في مجتمعه وبناء صرحه الاجتماعي، لكون الزي سبيل لتفاعل البشر مع العالم فهو صانع الثقافة فيها. [1]

الفرع الأول: تعريف اللباس لغة واصطلاحا:

لغة: اللباس في اللغة يدل على المخالطة والاشتمال، والمداخلة والتغشية والاجتماع والاستتار والاتصال، وجذره اللغوي اللام والباء والسين، (لبس)، يطلق على ما يلبسه الإنسان، اللباس والملبسّ واللبس: ما لبس؛ وما يستر الجسم من كسوة يمنع الحَّر والبرد.[2]

ذكر ابن المنظور في قاموس لسان العرب كلمة اللباس ليقصد به:" كل ما يلبس، وقد يكون ثيابا، سلاحا أو درعا..."[3] كما انه يدل على المخالطة، الاشتمال، التغشية والاجتماع والاتصال.

اصطلاحا: يقول ابن فارس: "اللام والباء والسين ومصدره اللباس والملبس واللبس". ويطلق بصفة على كل ما يلبس بصفة عامة من ملابس وأسلحة. وهو أيضا من يلبس لباسا وجمعها ألبسة، وهو ما يغطي الجسم ويستره، ويطلق على كل ما يصلح أن يلبسه

[1] - محمد جحيش، **"الزي التقليدي تراث حي للجزائر"**، تلمسان: 536، (2014)، ص. 15.
[2] - حسناء العموري، **دور اللباس التقليدي في الترويج السياحي في الجزائر**، رسالة ماستر، (جامعة08 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2022)، ص. 8.
[3] - جمال الدين محمود ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت، لبنان: دار صادر،الجزء 13، 1956)، ص. 140.

الإنسان لستر عورته أو وقايته من البرد أو الحر أو التزين وغير ذلك. أو ما يرتديه الناس وما يتبعه من غطاء رأس ومجوهرات وهو احد مظاهر ثقافات الشعوب[1]. وجعله الله تعالى لستر جسد الإنسان لقوله عز وجل: "يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا". (26).[2] يعتبر اللباس احد المظاهر الاجتماعية

وله عدة أبعاد: وظيفية كالستر والوقاية والزينة. اجتماعية كونه يعكس هوية الفرد وعقيدته وقيمه،

ودينية للاحتشام والسترة. واضاف العالم الاجتماعي **رولان بارث:** "اللباس ظاهرة اجتماعية ومجموع تاريخي. وهو دال خاص على مدلول عام كبلد أو طبقة اجتماعية أو فترة زمنية معينة".[3]

الفرع الثاني: معنى تقليدي:

1-تعريف تقليدي لغة:

تقليدي: اسم منسوب إلى تقليد

تقليديا: بموجب التقليد، جريا على العادة.

رجل تقليدي: متمسك بالقديم.

غير تقليدي: لا يتقيد بعرف أو عادة أي خارج عن المعتاد.[4]

قلد فلانا: اتبعه فيما يقول ويفعل بدون تأمل أو دليل ناي حاكاه واقتدى. تقليد نقله الخلف عن السلف: ما يتوارثه الإنسان من عادات وممارسات. والشعب الذي يحافظ

على تقاليده هو الشعب الذي يحاول تقليد الآخرين، أي السير على منوالهم ونقل ما يقومون به حرفيا دون زيادة أو نقصان. [5]

[1] - حسناء العموري، **مرجع سابق**، ص. 9.
[2] - الْقرآن الكريم، سورة الأعراف الآية 26.
[3] - حسناء العموري، **مرجع سابق**، ص. 9.
[4] - معجم المعاني الجامع، "مفهوم : تقليدي" ، في: https://www.almaany.com تاريخ الاطلاع: (2024/04/23) .
[5] - سعد عبد الله الحبيب، "تعريف ، مفهوم: قلد فلانا"، في: https://www.alukah.net ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/23).

2-تعريف التقليدي اصطلاحا:

هو الاقتصار العاطفي على التراث أو الاستعداد للولاء له، والإيمان به. ولا يمكن استئصاله من الإنسان كونه صفة روحية فيه. وتعرف التقليدية في المعجم الفلسفي بأنها نزعة ترمي إلى الاستملاك بالماضي ومعارضة التطور والتجديد.[1]

الفرع الثالث: اللباس التقليدي:

الأزياء التقليدية في الجزائر جزء لا يتجزأ من التراث، وهي جد متأصلة في العادات التي تمارس في البلاد، وتعتبر أهم العناصر التي تعرف بالهويات الثقافية والتنوع الهائل للزي الشعبي الجزائري. وهي عبارة عن ألبسة متوارثة تم الحفاظ عليها
جيل بعد جيل، وتلبس في المناسبات كالأعياد والحفلات ولها خصائص تعبر عن الأصالة. [2]

واللباس التقليدي هو كل لباس شعبي متوارث عبر الأجيال، يعبر عن الهوية الثقافية للمجتمع وان دخلت عليه عدة تغيرات بفعل العولمة، لكنه يبقى محافظا على بنيته الأساسية باعتباره جزء لا يتجزأ من التراث وهو رمز يميز الأمم عن غيرها وأحد أهم المكونات الأساسية لتكوين الحضارة. [3]

المطلب الثاني: تاريخ اللباس التقليدي، اصنافه وأهميته:

من أهم الفنون الشعبية التي يتميز بها التراث الشعبي الجزائري، اللباس التقليدي. نظرا لتاريخه العريق وما يحمله في طياته من قصص تعكس تطور المجتمع الجزائري وتفاعله مع مختلف العوامل الاجتماعية. وقد تأثر بعدة معطيات ثقافية حيث بلغ درجة من التنوع منحته الأهمية للدراسة والانشغال. من أهم هذه التأثيرات الثقافية نجد الثقافة الإسلامية، الأندلسية، وأيضا الصحراوية والأمازيغية، ما يعكس تنوع اللباس التقليدي.
ومع ذلك تواجهه عدة تحديات بما فيها تأثير الحضارات الغربية ولابد من بدل جهود لتعزيز أهميته وحمايته.

[1] - **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، (مصر: مطابع الأميرية، 1983)، ص. 52.
[2] - حسناء العموري، **مرجع سابق**، ص. 11.
[3] - زواي سميرة، **مرجع سابق**، ص. 24.

الفرع الأول: اللباس التقليدي خلال العهد العثماني:

منذ وجود الإنسان على سطح الأرض استخدم الملابس للتكيف مع البيئة وزاد تنوعها مع اكتشاف المواد الخام. مع مطلع القرن 10هـ_161 م عرفت مدينة الجزائر عناصر جديدة سمحت لها بان تكون بيئة راقية، من أهمها الأندلسيين والأتراك وساهمت أيضا في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية هذا ما ساعد على انتشار أزياء بدائية في الجزائر لعدة قرون. وقد اعتبر المجتمع الجزائري مجتمع ذو ذوق معين فيما يخص اللباس مستمد على امتداد الزمن، إضافة لتأثر الجزائر بالوجود العثماني من خلال المؤثرات الأندلسية والعثمانية خاصة اللباس. [1] ظهر التأثير التركي في طريقة صنع الملابس وكيفية ارتدائها من جهة وزواج الجزائريات بالأتراك من جهة أخرى حيث اتبعن عادات أزواجهن وتخلين عن عاداتهن. وهنا تكمن الصعوبة في معرفة الأزياء الموجودة والمتبعة قبل لأتراك.

مع نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م ظهر مزيج من الأطرزة العربية الشرقية، التركية والمغربية، بينما نهاية القرن 18م والقرن 19م تم التأثر بطراز القسطنطينية الذي دخل الجزائر بواسطة من بعثوا وعادوا من مهماتهم للبلاط العثماني، إضافة للرسومات التوضيحية التي ظهرت منذ بداية القرن 16م لتعكس الأزياء الجزائرية من طرف المسافرين مع أقدم نص اسباني تحدث عن معلومات اللباس التقليدي نهاية القرن 17م أي 1612م. [2]

باعتبار الموانئ الجزائرية القرن 19م المصدر الأول للأصواف وتعدد الحرف وكثرة الورشات في العهد التركي حيث بلغ مربي دود الحرير 600، 1200 خياط و3000 نساج، زاد اهتمام المرأة الجزائرية بلباس المرأة الأندلسية من جهة وفن التطريز التركي من جهة أخرى ومن أهم المصنوعات التي أنتجتها الأيادي الجزائرية هي أنواع الملابس لكلا الجنسين واختلاف مادتها من بسيطة لفاخرة حسب الحالة المادية للأشخاص.

[1] - شريفة طيان، **ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني**، رسالة ماستر ، (جامعة الجزائر: معهد الآثار، 1991/1990) ص ص. 9_11.

[2] - حمودي فريدة، **تاريخ الملابس في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة ماستر،(جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022/2021)، ص ص. 8_11.

بين عامي 1729 و1789 تجدد زي الأتراك ولم يتم التمييز بين لباس العرب والقبائل وتم توحيد لباس نساء الجزائر مع لباس نساء الشرق الذي تشابه مع لباس الرجال وتم تكميلها بعناصر شمال إفريقيا مع بضع تعديلات لإظهار نساء الجزائر أنهن أكثر استقرارا في الذوق من أزواجهن. [1]

الفرع الثاني: أصنافه:

يعد الموروث الشعبي موروث مادي حافظ عليه الحرفيون والصناع وتناقلوه عبر الزمن، وأحدثوا فيه عدة تغيرات من ناحية الأقمشة، الأوان، التفاصيل الصغيرة نتيجة للتطور الهائل في عالم الأزياء. ونجد في اللباس التقليدي الجزائري صنفين نسائي ورجالي حسب التصنيف الصادر في كتاب الزي التقليدي تراث حي.[2]

_أولا: اللباس النسائي:

ملابس المرأة متنوعة ومختلفة من منطقة لأخرى باختلاف الطبقات الاجتماعية، حيث تميل الطبقة الغنية للحرير والديباج عكس الطبقة المتوسطة. تختلف هذه الألبسة حيث منها ما هو للبدن ومنها ما يتعلق بالرأس وغيره للقدم إضافة للحلي والزينة.

_لباس الرأس: يتميز بالتنوع والكثرة وكانت تطرز بالحرير والفضة وتزين بالقطع الذهبية ونجد منها: المحرمة وهي عبارة عن منديل من القماش الأبيض مثلث الشكل، يطرز من الحرير ويستعمل لتغطية الرأس. والعصابية عبارة عن قماش رقيق يحيط بالرأس ويعقد خلف الرقبة، وهي رمزية لارتباطها بالحياة الزوجية وتعتبر أقدم حلي في العهد العثماني. أما العجار أو كما يعرف بالبرقع هو عبارة عن قماش تغطي به المرأة أسفل وجهها ويلبس مع الحايك. [3]

_لباس البدن: من أقدم الأركان التي بنيت عليها الدولة العثمانية ونجد الحايك أهم لباس كونه موروث شعبي، عبارة عن قماش للسترة ويستخدم من الصوف أو الحرير كما يعرف بالملحفة أو الكساء. أما القميص يعرف محليا بالقمجة ويكون من

[1] - حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص ص. 10_11.
[2] - حسناء لعموري، **مرجع سابق**، ص. 35.
[3] - حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص. 15.

قطن أو كتان ويلبس تحت الثياب. أما الفساتين أو الأزياء المفصلة نجد منها القفطان، يعود أصله للأتراك منذ القرن 16م يصنع من القطيفة ويطرز بالذهب وهو شائع في المناسبات كونه لباس للفخامة.

نجد الفريملة التي ظهرت القرن 18م وهي عبارة عن لباس تركي مطروز بالذهب وتلبس كثيرا في مهرجانات الفروسية. أما الغليلة فقد دخلت الجزائر من قبل الأندلسيين وتلبس من طرف جميع الطوائف إضافة لأنها لكلا الجنسين. [1] هذا ونجد البلوزة، الزي الجزائري الأندلسي الذي ظهر بالغرب الجزائري، وسميت وقتها بالقميص الوهراني وتلبس في المناسبات خاصة، أما الشدة التلمسانية الزي الأكثر فخامة الذي صنفته منظمة اليونسكو ضمن التراث الثقافي المشترك، والذي يتكون من 12 قطعة و أكثر من 50 نوع من المجوهرات. [2]

- **القدم:** نجد منها القبقاب الذي ظهر عن طريق الأندلسيين وهو عبارة حذاء خشبي يطعم بالجواهر والأحجار، يستخدم في البيوت والحمامات وهو لكلا الجنسين. ونجد أيضا الصباط يعود للعهد العثماني منه المطرز بالخيوط الذهبية ويلبس في الأعراس ويعرف بالصباط التركي ويصنع من الحديد وجلد البقر، أما البابوش فهو فارسي الأصل ظهر في الجزائر بعد الغزو العثماني في القرن 17 يصنع من القطيفة والذهب. [3]

_مكملات الملابس: نجد منها الحلي المجوهرات والزينة تعود إلى ما قبل التاريخ وظهرت في الرسومات الجدارية لاستعمال الإنسان لها في الجزائر وعرفت ازدهارا القرن 16م مع بداية الحكم العثماني. نجد منها الجبين وهو عبارة عن إكليل عرف بخيط الروح في العاصمة وتاعصبت للمرأة القبائلية كما عرف رواجا نهاية القرن 18م. أما الخلاخل حلية قديمة النشأة توضع في الكعبين، ترتديها المرأة لتعلن عن كونها جدة وشاعت في باتنة جزءا أساسي لملبوس العروس وتعرف باسم البزيم في تلمسان. أما الزينة استخدمتها المرأة الجزائرية والمسلمة خاصة لتزيينها أنوثتها ونجد منها: الكحل الذي استعمل لكلا

[1] - حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص ص. 34_39.
[2] - محمد جحيش، **مرجع سابق**، ص. 54.
[3] - حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص ص. 31_32.

الجنسين خاصة في المناسبات، أما الحناء تستعمل لتخصيب الكفين وهي اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم. ثم المسواك عبارة جوز تستعمل لتبييض الأسنان وملون للشفاه. [1]

_ثانيا: اللباس الرجالي:

تنوعت ملابس الرأس الجزائري خلال العهد العثماني اختلفت نتيجة لعوامل اجتماعية ومعتقدات دينية ونجد منها لباس الرأس، البدن والقدم وهي كالتالي:

_ملابس الرأس: أولها الطيلسان عبارة عن كساء لا أسفل له ويعرف حاليا بالشال، لبس قديما من طرف علماء الشريعة وهو اقتداء بالرسول. الشاشية قبعة مخروطية يغطي بها الرجل رأسه لونها احمر عليها زخارف، لبست من طرف الشبان في العهد العثماني وتم استبدالها بالطربوش في القرن 19م. أما اللثام، عبارة عن عمامة لتغطية الرأس والفم كما أنها وسيلة للتنكر توجد لدى البدو خاصة الصحراء. [2]

_**ملابس البدن:** لكل طبقة لباس من حيث اللون والشكل ومادة الصنع. نجد منها الحايك وسمي أيضا بالقندورة وهو عبارة عن معطف في النهار وغطاء في الليل، استخدم كثيرا في القرن 18م ولبس في المدن والأرياف. أيضا القشابية لباس شعبية يعود للعهد العثماني ويقصد بها الثوب الشتوي, يصنع من الصوف ووبر الإبل. إضافة للصدرية التي عرفت باسم **جولاكو** وهي لباس تحتي لبس عند الطقس البارد وتصنع من الجوخ. وأخيرا السروال لباس الرجل الجزائري خلال العهد العثماني، فضفاض ومطرز يعرف باسم سروال اللوبيا. [3]

_**القدم:** كانت الأحذية قليلة مقارنة بملابس البدن من أهمها البليغة، مأخوذة من اللغة التركية وهي النعل الذي يلبسه الرجل، تضم مشط الرجل ويظهر منها القدم. ثم الطماق الذي اشتهر في العهد العثماني استعمل لركوب الخيل ويصنع من لباس الماعز. أما البست كلمة تركية معناها الخف ظهرت مع القرن 16م، وتنتعل مع الصباط. [4]

---

[1] -**"المرجع نفسه"**، ص. 41.

[2]- حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص ص. 42_44.

[3] - عبد القادر بن مسعود، "القشابية مدفأة الجزائريين في فصل الشتاء، والزي التقليدي الذي لا يزال يقاوم الموضة"، في: https://www.arabiscot.net ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/25).

[4] - حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص ص. 57_59.

الفرع الثالث: أهميته:

اللباس التقليدي والحلي أحد المظاهر الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري في العهد العثماني، وهي تعكس رقي مستوى المعيشة وزيادة الاهتمام في الألبسة كما انه تعبير عن الأعراف اللغوية والدينية ووقائع المجتمع. وباعتباره عنصر هام في الحضارة الإنسانية للمستوى الاقتصادي والسياسي الذي يعكسه فالاهتمام به أمر مهم كون دراسة اللباس التقليدي الجزائري مصدر أثرى أصيل. [1] وتكمن أهميته فيما يلي:

ا_ الحفاظ على التراث: فهي سجل يحفظ تقاليد الأمة ووجدانها، وارتدائها فرصة للحفاظ على التراث والتعبير عن الهوية الثقافية والفخر بالانتماء.

ب_ إبراز الأناقة والجمال: فالملابس تتميز بتفاصيلها الفريدة وتصاميمها، وما تضيفه لحفلات الأعراس.

ج_ توحيد المجتمع: فهي تعبير يرصد ارتباط الإنسان بأرضه وعنصر موحد يجمع الناس ويخلق روح التعاضد والانتماء في المجتمع.

د_ إبراز الهوية الثقافية: فهي تعكس القيم والتقاليد وتعزز الانتماء الثقافي.

هـ_المعتقد الديني: لتعبيرها عن المعتقدات والممارسات الدينية للأفراد من حيث التصميم والألوان.

و_ الوظيفة: فقد صممت بعض الملابس لتكون عملية لأنشطة معينة كملابس الزراعة والرقص أو العمل.

زـ تعكس الوضع الاجتماعي: فهي تعبر عن الحالة الاجتماعية والمادية للفرد من خلال لباسه ومادة صنعه، وتعكس خصوصية مرتديها.

ح_تحفيز السياحة: كونها عنصر حضري بامتياز فهي تجذب السياح لمعرفة الحضارة، ولاكتشاف ثقافات مختلفة تحيا بها النوع من التعدد والجمالية. [2]

[1] - حمودي فريدة، **مرجع سابق**، ص. 60.

[2]- " أهمية ارتداء الملابس التقليدية"، في: https://www.ejaba.com ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/27.

الفصل الثاني:

الحماية القانونية والمؤسساتية للباس التقليدي الجزائري

تمهيد

تلعب الجزائر دورا محوريا في حماية تراثها الثقافي، بما في ذلك اللباس التقليدي، من خلال تبني نهج شامل يجمع بين الحماية القانونية والمؤسساتية. يتمثل هذا النهج في سن قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية التراث الثقافي من الاندثار والتشويه، وتشمل الحماية القانونية والتدابير المؤسساتية إنشاء سجلات وطنية لتوثيق الأزياء التقليدية وتطوير سياسات دعم الحرفيين والمصممين المحليين. تتعاون الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في إجراء البحوث والدراسات التي تسلط الضوء على الأهمية التاريخية والثقافية للباس التقليدي وتقديم توصيات لتحسين سياسات الحماية والترويج. إضافة إلى إنشاء هيئات ومراكز متخصصة تعنى بحفظ وتوثيق هذا التراث، تعتبر وزارة الثقافة والفنون من أبرز الفواعل في هذا المجال، تشرف على العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على الأزياء التقليدية.

تتوزع في الجزائر العديد من المراكز الثقافية المتخصصة التي تلعب دورا حيويا في حماية وترويج اللباس التقليدي. كمركز الحرف التقليدية والفنون الشعبية لتعليم الأجيال القادمة فنون التطريز والأشغال التقليدية، أما المهرجانات المبرمجة نجد أهمها مهرجان اللباس التقليدي الجزائري، والذي يهدف لتسليط الأضواء على تنوع الأزياء التقليدية من مختلف المناطق الجزائرية.

إلى جانب المهرجانات والمراكز تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا متزايد الأهمية في الترويج للباس التقليدي الجزائري، وتستخدم هذه الوسائل لنشر الوعي بأهمية التراث الثقافي ولعرض التصاميم التقليدية بطرق مبتكرة لجذب الأجيال الشابة من خلال الحملات الرقمية والمحتوى التفاعلي.

تسعى الجزائر من خلال هذه الجهود لحماية تراثها، وتعزيز الفخر بالهوية بين مواطنيها والحفاظ على الأصالة والانفتاح على التطورات العصرية مع ضمان استمرارية ثقافتها التقليدية في مواجهة تحديات العصر الحديث.

المبحث الأول: الأسس التشريعية لحماية اللباس التقليدي الجزائري:

الدستور كلمة فارسية مركبة من جزأين. "دست" أي القاعدة، و"ور" وتعني صاحب. أي الدفتر الذي تجمع فيه القوانين والضوابط. يعتبر الدستور أعلى الهرم القانوني، والذي لم يعتبر حماية التراث واجبة إلا في وقت حديث، لامتلاكها التصنيفات التراثية الوطنية والعالمية، مايظهر الحاجة الملحة لتطبيق أنظمة حماية فعالة في ضوء هذه التحديات، لذا تدخل المشرع الجزائري من خلاله عبر العديد من النصوص سواء تنظيمية أو تشريعية كآليات حماية من شانها المحافظة عليه. واعتمد طريقتان لحماية التراث وما يتعلق به من ممتلكات ثقافية وهي كالتالي:

المطلب الأول: حماية تشريعية ضمنية:

الحماية الضمنية، طريقة منتهجة في عدة دساتير ويعرف بالتكريس الضمني. أي الأسلوب غير المباشر الذي تنتهجه الدساتير،[1] لحماية التراث الثقافي وعلى رأسه اللباس التقليدي. ويكمن هذا الأسلوب في عدم وجود نص صريح ومباشر يدل على وجوب حماية الدولة للتراث أو أجزاءه، بل يتم التوصل إليها عن طريق الاستنباط من النص الدستوري من الحقوق الاجتماعية ومقومات المجتمع الأساسية.

الفرع الأول: الحماية الدستورية:

أبقى المشرع الجزائري على التكريس الضمني في الدساتير الأربعة لمدة أربع سنوات.

_ **دستور 1963:** أول دستور للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، لم يتضمن في نصوصه أي مادة لواجب الدولة في حماية التراث، لانشغاله تلك الفترة ولحداثة الاهتمام العالمي به. [2]

_ **دستور 1976:** أشار لحماية التراث ضمنيا لأول مرة في المادة 151 الفقرة 23 ونصت على: "المجلس الشعبي الولائي يشرع في المجالات التي يشرعها له القانون

[1] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص. 44_45.
[2] - دستور 10 سبتمبر 1963.

منها حماية التراث"،[1] وتم عامها إبرام اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

_ **دستور 1989:** أضاف في المادة 115 الفقرة 22 أن: "البرلمان يختص بالتشريع في مسائل حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه".[2]

_ **دستور 1996:** كانت أول إشارة ضمنية لواجب الدولة لحماية تراثها من خلال المادة 122 الفقرة 21 المتعلقة بمجال تشريع البرلمان، أو من خلال معاهدات يصادق عليها الرئيس،[3] وتدخل المعاهدات المتعلقة بحماية التراث ضمن هذا الإطار كما نصت عليه المادة 132.

الفرع الثاني: حماية من خلال نصوص تشريعية عامة:

اوجد المشرع الجزائري عدة نصوص قانونية ترعى حماية التراث الثقافي وهي كالتالي:

_ **الدستور**: أولى الدستور الجزائري لأول مرة في نص صريح أهمية التراث الثقافي، ونصت المادة 76 منه على انه: "تحمي الدولة التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي، وتعمل على الحفاظ عليه".[4]

_ **قانون الولاية:** تضمن قانون 12_07، مادتين. المادة 97: "تقيد بضرورة مساهمة المجلس الشعبي الولائي في إنشاء هياكل خاصة بحماية التراث والحفاظ عليه بالتشاور مع البلديات والهيئات المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان". أما المادة 98: " يجب حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية، ويطور كل عمل يرمي لترقية التراث الثقافي والفني والتاريخي بالاتصال مع المؤسسات المعنية والجمعيات ويقترح كل التدابير الضرورية لتثمينه والحفاظ عليه".[5]

---

[1] - الأمر 76_97، المؤرخ في 1979/11/22، المادة 151، الفقرة 23، الجريدة الرسمية.

[2] - مرسوم رئاسي 89_18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية.

[3]- مرسوم رئاسي رقم 96– 438، إصدار نص تعديل الدستور،المؤرخ في 07 /1996/12، المادة 122، الجريدة الرسمية، رقم 76.

[4] - مرسوم رئاسي، المؤرخ في 2020، المادة 76، الجريدة الرسمية، ص. 18.

[5] - الامر 07_12، قانون الولاية، المؤرخ في 2012، المادتين 97 و 98، الجريدة الرسمية، ص ص. 15_25.

_ **قانون البلدية:** تضمن قانون 11_10 في المادة 116 أن: "البلدية بمساهمة المصالح المؤهلة على المحافظة وحماية الأملاك الثقافية..."[1]

_ **قانون الجمارك:** بغض النظر عن دورها الجبائي والاقتصادي، تلعب الجمارك دورا في المجال الثقافي وحماية الممتلكات الثقافية ومكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية بناءا على نص المادة 02: "مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية" إضافة للمادة 03: "إدارة الجمارك من مهامها السهر على حماية التراث الفني والثقافي". من القانون 17_04[2] الذي تم كمعدل ومتتم للقانونين 79_07 و98_10.

_ **قانون الأملاك الوطنية العمومية:** وردت عدة نصوص حددت كيفيات حماية الأملاك الوطنية العقارية والمنقولة، وورد في المادة 14 من القانون 90_30 أن: "الأملاك الوطنية العمومية تتكون في مفهوم هذا القانون من أملاك عمومية طبيعية واصطناعية"،[3] وبعد التعديل في 20 جويلية 2008 نص القانون على انه: "حقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية الآيلة إلى الأملاك الوطنية العمومية تعد ضمن الأملاك الوطنية العمومية".

_**قانون العقوبات:** تضمن الأمر 66_156 قانون العقوبات وفي المادة 160 نص انه: "يعاقب مرتكبي المخالفات التي تخص التراث الثقافي بما فيها الإتلاف أو التخريب".[4] وحددت المادة 350 من القانون 09_01 المتمم للأمر 66_659 انه. "يعاقب كل من سرق أو حاول سرقة ممتلك ثقافي محمي أو معرف".[4]

المطلب الثاني: حماية تشريعية متخصصة:

وهي الأسلوب المباشر الذي ينص على حماية الدستور للتراث بأنواعه وواجب الدولة في ذلك، ويعرف أيضا بالتكريس الصريح. تكمن الحماية المتخصصة في مجموعة

[1] - القانون 10_11، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 2011، الجريدة الرسمية، ص ص. 14_ 28.

[2] - القانون 04_17 المتضمن قانون الجمارك، المؤرخ في 2017، المتمم والمعدل للقانونين 07_79 و10_98، الجريدة الرسمية، ص. 5.

[3] -القانون 30_90 المتضمن قانون الأملاك العمومية، المؤرخ في 1990 ،الجريدة الرسمية، العدد 52.

[4] - الامر 66_156 المتضمن قانون العقوبات، المؤرخ في 1996، الجريدة الرسمية، العدد 49.

نصوص تضبط الآليات القانونية التي تحمي التراث ووردت في شكل مراسيم ثم أوامر تنفيذية وتنظيمية ومن شانها تبرير حماية التراث الثقافي وبيان أهميته. [1]

الفرع الأول: قانون 98_04:

هو عبارة عن قفزة نوعية في تاريخ التشريع الثقافي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، يهدف للتعريف بالتراث الثقافي للأمة وسن القواعد لحمايته وألغى أحكام الأمر 67_281، تطرق لجميع الإجراءات الخاصة بالممتلكات الثقافية على غرار التشريعات المماثلة في الدول العربية، وفرض إجراءات على المصالح الإدارية والمؤسسات لحماية هذا التراث.

اشتمل على 108 مادة و9 أبواب،[2] أهم ما تناولته التخصص في تعريف الممتلكات الثقافية المنقولة وأنواع الحماية التي تطبق عليها وذكر ذلك في الباب الثالث، حيث قسم الممتلكات الثقافية لثلاثة أقسام: ممتلكات ثقافية لامادية، ممتلكات ثقافية عقارية، والممتلكات الثقافية المنقولة، والتي تشمل حسب المادة 50 من قانون 98_04: "الأشياء العتيقة كاللابسة التقليدية، والحلي والمصنوعات الخزفية، إضافة للممتلكات الثقافية متعلقة بالدين وتاريخ التطور الاجتماعي".[3]

ثم تناول في الباب السادس تمويل عمليات التدخل في الممتلكات الثقافية وإنشاء الصندوق الوطني للتراث ودوره في عمليات الصيانة والحفظ. أما الباب الثامن، فخصص لذكر العقوبات المفروضة على المخالفين لأحكام هذا القانون وتتراوح من 6 إلى 10 سنوات سجن.

يحيلنا القانون 98_04 لعدة نصوص ومراسيم متعددة، تكمن مسؤوليتها في تنظيم المؤسسات الكلفة بحماية التراث الثقافي، وهي كالتالي:

[1] - بن عبد الرحمن ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 46.

[2] - القانون 04_98 المؤرخ في 1996، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 49.

[3] - القانون 98– 04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، المؤرخ في 06/15/ 1990، المادة 62، الجريدة الرسمية.

أولا_ مرسوم 01_104 بتاريخ 23 أفريل 2001: والذي يتضمن تشكيل اللجنة الوطنية والولائية للممتلكات الثقافية وتنظيم عملها. حسب أحكام المادة 68_70. [1]

ثانيا_ مرسوم **06_155 بتاريخ 11 ماي 2006:** يحدد شروط ممارسة التجارة في الممتلكات الثقافية المنقولة غير المحمية المحددة للهوية، اصدر لأحكام المادة 63 من قانون 98_04 يتضمن 16 مادة.

ثالثا_ مرسوم 03_311 بتاريخ 14 سبتمبر 2003: يتضمن شروط إعداد وتسيير الجرد العام للممتلكات الثقافية، وصدر طبقا لأحكام المادة 07 من مرسوم 98_04 ويحدد حسب مادته الأولى: "أشكال وشروط وكيفيات إعداد وتسيير الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية". المادة الثانية تضبط مفهومه وتقوم بإحصاء وتخصيص الممتلكات الثقافية التابعة للأملاك العامة والخاصة التابعة للدولة. أما المادة الرابعة تناولت تبين مما يتكون سجل الجرد العام للممتلكات الثقافية حيث نجد الممتلكات الثقافية العقارية والممتلكات الثقافية المنقولة. [2]

وفيما يخص حماية الممتلكات الثقافية المنقولة، يمكن تسجيل أو تنصيف الممتلكات الثقافية المنقولة ذات الأهمية من وجهة تاريخية، فنية، في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة بعد استشارته اللجنة الوطنية للموروث الثقافي. تنقل الممتلكات الثقافية المنقولة والمصنفة بقرار من الوزير المكلف بالثقافية في الجريدة الرسمية مع بيان نوعية الممتلك، حالته، مصدره، وكل ما يتعلق به. [3]

الفرع الثاني: دستور 2016:

أشار المشرع بشكل مباشر لحماية الممتلكات الثقافية من خلال المادة 45 بأنه: "الحق في الثقافة مضمون للمواطن، تحمي الدولة التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي وتعمل على الحفاظ عليه"، وظهر هذا في الفصل الرابع بعنوان الحقوق والحريات من هذا الدستور. ما يعني توفيره حماية دستورية صريحة للتراث المادي

[1] - المرسوم 01_104، تشكيل اللجنة الوطنية والولائية للممتلكات الثقافية، المؤرخ في 04/23/ 2001، الجريدة الرسمية، العدد 25.

[2] - المرسوم 03_311، أشكال وشروط وكيفيات إعداد وسير الجرد العام للممتلكات الثقافية، المؤرخ في 2003/09/14، الجريدة الرسمية، العدد 578.

[3] - المرسوم 98_04، المادة 51. الجريدة الرسمية.

بشقيه المادي واللامادي وإعطائه بعدا من الحماية القانونية باعتبار الدستور في قمة الهرم القانوني للدولة. [1]

[1] - بن عبد الرحمن ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 46.

المبحث الثاني: الحماية المؤسساتية للتراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي:

تتدخل الدولة في القطاع الثقافي بفضل التشريع الثقافي وأصبحت تسيطر على الهياكل الثقافية، ولا تزال المؤسسات المكلفة بحماية التراث عازمة على ذلك بمساعدة مؤسسات الدولة لأنه من واجبها الحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية بتطبيق القوانين التي تمنع أي تدخل إنساني يسبب تدهور في الأنظمة. ويجب حمايتها من كل أنواع التخريب والسرقة، ما أدى لتدخل المشرع الجزائري بمجموعة من الإجراءات لتحقيق هذه الحماية واثبات الجرائم ضدها وجعلها تحت تصرف الجهاز القضائي. [1]

المطلب الأول: دور وزارة الثقافة في حماية اللباس التقليدي:

نظرا للحماية التي يتطلبها التراث الثقافي الجزائري والمتعلق باللباس التقليدي خاصة تم إنشاء عدة مؤسسات وتكليف أخرى بحمايته وكل منها على حسب اختصاصها ومجالاتها، وتنقسم لقسمين، أجهزة مركزية وأخرى محلية. وهي كالتالي:

الفرع الأول: على المستوى المركزي:

الأجهزة المركزية هي المؤسسات المكلفة بتطبيق السياسة الثقافية للدولة ويأتي على رأسها:

1_ **وزارة الثقافة:** وتكمن مهامها حسب المرسوم 05_79 بالنسبة للوزير فيما يلي:

_ الحفاظ على الهوية الوطنية وتوطيدها.

_ حفظ الذاكرة الجماعية للأمة بجمع الوثائق المتعلقة بالتراث واستغلالها.

_ السهر على حفظ التراث من أشكال الاعتداء والإضرار به.

_ اتخاذ سياسة إنشاء المشاريع الثقافية الكبرى لحماية التراث ورموزه. [2]

2_ **المديريات:** أولها مديريات الحماية القانونية للممتلكات. والتي يناط بها حفظ وتثمين التراث الثقافي عن طريق:

_ المبادرة بالأعمال المتعلقة بحماية الممتلكات وتقويمها.

[1] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص. 57.
[2] - **"المرجع نفسه"**، ص. 58.

_ السهر على احترام تطبيق التشريع المتعلق بحماية التراث الثقافي وأنواعه.

_ إعداد مخططات تثمين التراث.

ثانيها، مديرية حفظ التراث الثقافي وترميمه، وهي مكلفة ب:

_ تنفيذ سياسة البحث العلمي في مجال التراث الثقافي.

_ السهر على حسن سير العمليات المتصلة بالجرد وبنك المعطيات الثقافية.

_ دراسة ملفات تسجيل واقتناء الممتلكات الثقافية. [1]

3_ **اللجان:** حيث نجد اللجان ذات الطابع الاستشاري، وهي مكونة من ممثلين من مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، من ممثلي المتاحف وممثلي الوزارة. وهذا التشكيل يتيح لها المجال لتبادل الآراء في تدابير متعلقة بحماية الممتلكات الثقافية. وتنص المادة 79 من قانون 98_04 انه: "تنشا لدى الوزير المكلف بالثقافة: لجنة وطنية للممتلكات الثقافية".[2]

ونجد اللجنة الوطنية للممتلكات الوطنية، وتكلف حسب المادة 79 من قانون 98_04 بما يلي:

_ إبداء رأيها في مسائل تطبيق القانون ويحيلها إليها الوزير.

_التداول في مقترحات حماية الممتلكات الثقافية المنقولة.

4_ **المتاحف:** حدد المرسوم 85_277 المهام الأساسية للمتاحف الوطنية، إضافة للقانون المتمم له 11_325 الذي يحدد القانون الأساسي لها ولمراكز التفسير ذات الطابع المتحفي. بلغ عددها 55 متحفا، منها 22 وطني وجهوي والباقي متاحف أثرية، بلدية، وولائية غير مصنفة. تساهم المتاحف في ترقية وتثقيف المجتمع عن طريق نشر الثقافة وتحسيس المواطن بضرورة حماية الممتلكات الثقافية ومعرفته لتراثه عن طريق المعارض التي تقام فيهان والتي تعكس بدورها عادات وتقاليد المواطنين ومستواهم الثقافي. [3]

[1] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص. 60.

[2] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 58.

[3]- الحاج سارة، **التراث الثقافي المادي واللامادي في الجزائر**، رسالة ماستر، (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية الأدب العربي والفنون، 2022/2021)، ص. 20.

الفرع الثاني: على المستوى المحلي:

في إطار سعي الوزارة اللاممركزة لحماية الممتلكات الثقافية، زودت هيئات تمارس عملها على المستوى المحلي، باعتبار حماية التراث تتم من طرف أهالي المنطقة بالدرجة الأولى. ومن أهمها:

1_ **مديريات الثقافة:** وهي مؤسسات عمومية غير ممركزة تابعة لوزارة الثقافة. وحسب المادة 03 من المرسوم 94_414 تكمن مهامها في:

_ دعم الجمعيات ذات الطابع الثقافي وإعانتها.

_ ترقية الصناعة التقليدية وتسهر على المحافظة عليها.

_ تسهر على حسن سير الهيئات الثقافة في الولاية. [1]

2_ **اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية:** تكون على مستوى الولاية، تدرس طلبات تصنيف وتسجيل ممتلكات ثقافية في الجرد الإضافي، وتقترحها على اللجنة الوطنية حسب ما جاء في المادة 80 من القانون98_04. [2]

3_ دور الثقافة: وهي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي. من مهامها:

_ تثمين التقاليد والفنون الشعبية.

_ المساعدة في كشف التراث الوطني والتعريف به.

_ ترقية الثقافة الوطنية والشعبية من خلال البرامج والنشاطات الثقافية. [3]

4_ **المراكز الثقافية:** أحد المؤسسات المهتمة بصيانة التراث الثقافي. يوجد منها 11 مؤسسة موزعة على كافة التراب الوطني، وأكبرها الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية ويضم فروعا على مستوى 40 ولاية. يهتم بحفظ وحسن استغلال الممتلكات الثقافية وحسن سير المؤسسات ذات الطابع المتحفي كمركز التفسير ذي الطابع المتحفي للباس الجزائري التقليدي والممارسات الشعبية في إطار إحياء الأعياد

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 414-94 ، إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها. 23 /1994/11، الجريدة الرسمية.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 104-01، المتضمن تشكيل اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، المؤرخ في 23 /2001/04، المواد ،1 ،2، 4، الجريدة الرسمية.

[3] - المرسوم التنفيذي 236-98، المتضمن القانون الأساسي لدور الثقافة. المؤرخ في 04 ربيع الثاني 1419، الجريدة الرسمية.

والمناسبات الإسلامية بتلمسان، ويهتم باللباس التقليدي والتراث غير الثقافي بمدينة تلمسان، وهي مهمة ضبطها المرسوم 12_301[1].

5_ **مؤسسات التكوين والبحث والتنقيب:** تتوزع بين وزارة الثقافة والفنون وبين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. فاعلي نسب البحث تقام في الجامعات أين يتم اعتماد عدة مخابر بحث علمي أكاديمية، وما تقدمه للتراث المادي واللامادي أمر لا يمكن تجاهله إضافة للمذكرات التي تناولت هذا الموضوع. [2]

المطلب الثاني: أهم الفواعل المساهمة في حماية اللباس التقليدي:

لتحقيق استغلال أفضل للتراث والممتلكات الثقافية وجعله في مركز المشاريع الوطني، يجب عدم الاكتفاء بادوار المؤسسات الحكومية بل يجب تضافر جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتوفير متطلبات تجعل تراثنا حيويا وتنقله نحو مقدمة اهتمامنا وانشغالاتنا في إطار تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

الفرع الأول: المؤسسات التنفيذية والقضائية:

تساهم هذه المؤسسات في ترقية التراث الثقافي بما تملكه من وسائل وصلاحيات قانونية إضافة لدورها البارز على المستوى الرقابي والردعي.

1_ **المؤسسات التنفيذية:** ونجد منها مؤسستين:

_ وزارة السياحة والصناعة التقليدية: تلعب دورا بارزا في حماية الممتلكات الثقافية ويكمن دورها في:

أ_ التعريف بالموروث الثقافي على المستويين الداخلي والخارجي.

ب_ تحقيق استدامة الموروث من خلال نقله للأجيال المتعاقبة والمحافظة عليه.

ج_ تطوير الصناعات التقليدية بدعم 81 مركزا للصناعة التقليدية.

د_ تسطير البرامج السنوية للصناعات التقليدية من خلال تظاهرات محلية، وطنية، ودولية ليبلغ عددها 292 تظاهرة سنة 2017[3].

[1] - المرسوم 12_301، المؤرخ في 04 /2012/08، الجريدة الرسمية، العدد 46.

[2] - عبد القادر دحدوح، **التراث القانوني بالجزائر: المنظومة القانونية واليات الحماية**، ص. 48.

[3] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 68.

ونص المرسوم03_01 المتعلق بالتنمية المستدامة في مادته الثانية على مجموعة أهداف أهمها المساهمة في حماية البيئة وتثمين القدرات الثقافية[1].

_ **وزارة الشؤون الخارجية:** يكمن دورها البارز في اختصاصها الواسع في مجال العلاقات مع الدول، ما يعني قدرتها في تفسير الاتفاقية الدولية التي تنظم لها الجزائر كالاتفاقيات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، والاهم استثمار صلاحياتها في التفاوض من اجل استردادا الممتلكات الثقافية الجزائرية المتواجدة بالخارج، والتي يصعب استرجاعها قانونيا حسب اتفاقية 1970 لعدم قدرة إثبات سرقة الممتلكان وبيان أدلة امتلاكها. هذا وأيضا تسير المراكز الموجودة بالخارج والتي تهدف للتعريف بالتراث الثقافي وتثمينه مع التعريف بالصناعات التقليدية والحرفية وإبراز قيمتها[2].

_ **الجهاز القضائي:** له دور مهم في حل النزاعات بين الأفراد والدول، وفيما يخص المجال الثقافي فهو يتدخل عبر طريقين، أولهما القضاء الجنائي. كي يعاقب مرتكبي الجرائم الواردة ضد التراث الثقافي المنصوص عليها في الباب الثامن من قانون 98_04. أما الطريق الثاني، فهو القضاء الإداري. أي الفصل في دعاوي إلغاء القرارات الإدارية الصادرة عن الدولة، كقرارات نزع الممتلكات الثقافية، وقرارات منح الترخيص وكلها قرارات ذات طابع إداري قابلة للطعن أمام القضاء الإداري.

الفرع الثاني: الأجهزة الأمنية:

حماية الممتلكات الثقافية ضد التشويه والسرقة، مسالة هامة لدى السلطات الوطنية. لهذا شرع المشرع الجزائري حسب القانون 98_04 تعيين أعوان مكلفين في هذه الأجهزة للبحث في الجرائم المرتكبة ضد التراث ومعاقبة مرتكبيها. وقد صرح وزير الثقافة السابق عز الدين ميهوبي، أن الجزائر تمكنت من استرجاع حوالي 40.000 ممتلك ثقافي بفضل عمل الأجهزة الأمنية المختلفة، على رأسها المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للأمن الوطني، والمديرية العامة للدرك الوطني[3].

---

[1]- القانون 01-03، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 2003/02/1، الجريدة الرسمية، العدد 11.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 154-98، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية في الخارج، المؤرخ في 1998/05/13، الجريدة الرسمية، العدد 31.

[3] - بن عبد الرحمن ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 73.

1_ **الدرك الوطني:** أجهزة موضوعة تحت سلطة وزارة الدفاع الوطني، مهمتها الحفاظ على النظام والأمن والمساهمة في العمل المنتظم للمؤسسات، ومنه فهي مكلفة بحماية التراث من كل أشكال المساس. وتلعب دورا وقائيا لتحقيق حماية فعلية ويكمن ذلك في التواجد الدائم في كل زمان ومكان لمراقبة الأقاليم، إضافة لتوجيه وتحسيس أعوان الدرك بأهمية الممتلكات الثقافية. أما دوره الردعي يتمثل في مكافحة الجرائم الماسة بالممتلكات الثقافية وفق الإطار القانوني المحدد لها، لوضع حد للجرائم التي تمس التراث باعتبارهم أعوان الضبط القضائي[1].

2_ **الأمن الوطني:** تعنى هذه الأخيرة بأهمية التراث الثقافي، وهي جد واعية بتطور المساس بالممتلكات الثقافية، وتعمل بالتنسيق مع مصالح مختصة تابعة لوزارة الثقافة. وتم استحداث فرق متخصصة في مكافحة الجرائم الماسة بالممتلكات الثقافية. ومن مهامها إجراء التحريات والتحقيقات الميدانية المتعلقة بالجرائم التي تمس التراث، وعالجت 62 قضية متعلقة بالمساس بالتراث ومنه، لابد من تطوير أدوات مختلفة من خلال تعديلات تشريعية وتنظيمية من اجل الوقاية، وسيطرت المديرية العامة للأمن الوطني برنامجا وطنيا للتكوين المتخصص لمكافحة المساس بالتراث الثقافي وإعطاءه حقه من الأهمية. [2]

3_ **الجمارك:** تنص المادة 02 من قانون الجمارك على ضرورة حماية التراث الثقافي وعقاب كل من تسمح له نفسه بالمساس به. ومن بين المهام الموكلة إليهم مايلي:

_ مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية واستحداث فرق متخصصة في حماية الممتلكات الثقافية على مستوى بعض المديريات الجهوية. ويكمن نطاق ملها في حماية التراث حسب المادة 21، الفقرة الثانية: "اعتبرت البضاعة محظورة عند التصدير إذا كانت بدون ترخيص، وهو ما ينطبق على الممتلكات الثقافية المنقولة حسب المادة62 من قانون 98_04".[3] ويمكن مؤقتا أن يصدر ممتلك ثقافي محمول في

[1] - **"المرجع نفسه"**، ص ص. 69 _70.
[2] - عبد الغفور فارح، **مرجع سابق**، ص ص. 74_76.
[3] - **"المرجع نفسه"**، ص ص. 73_74.

إطار مبادلات ثقافية قصد البحث في نطاق علمي الوزير وحده مكلف بذلك حسب المادة 60.

المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في حماية اللباس التقليدي:

تلعب الجماعات المحلية والمجتمع المدني دورا جد فعال في مجال حماية التراث الثقافي، باعتبار الجماعات أول ما يناط بدعم التراث الثقافي المحلي الواقع في إقليمها، وترقيته لينال اهتمامات وطنية ودولية. وتكمن علاقتها بالممتلكات الثقافية في الجوار والاختصاص الإقليمي. أما الجمعيات فدورها يكمن في حشد طاقات المجتمع المدني حول الأهداف المتعلقة بحماية وترقية التراث، أما علاقتهما تكمن في الاختصاص الموضوعي وتخصيص الأهداف.

الفرع الأول: الجماعات المحلية:

المسؤول الأول على التجاوزات التي قد يتعرض لها التراث الثقافي هو لسلطات المحلية، طبقا لقوانين تنظم سيرها كي تتمكن من اخذ التدابير اللازمة لتثمين التراث وهي كالتالي:

_**على مستوى البلدية:** قانون 11_10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية لتشكيل لجان المجلس الشعبي البلدي له عدة مهام من بينها السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز الثورة التحريرية، صدر المرسوم 81_328 ونص على ان البلدية تتولى انجاز مؤسسات ثقافية بلدية وتسييرها وصيانتها. وتساهم في انجاز هياكل قاعدية لتطوير الثقافة على المستوى المحلي وحماية القيمة التراثية للمنطقة، وتعتبر صمام الأمان للتراث واهم الوسائل للهيئات الوطنية التي تشرف على حمايته.[1]

_ على مستوى الولاية: قانون 12_07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، نص على تشكيل لجان دائمة لمسائل متعلقة بميادين ثقافية وترفيهية خاصة بالسباب وحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه. [2]

[1] - المرسوم 328-81، المحدد لصلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع الثقافة، المؤرخ في 26 /1981/12، الجريدة الرسمية العدد 5.

[2] - القانون 10-10 ، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 2010/06/22، الجريدة الرسمية، العدد 12.

تثمن الجماعات المحلية التراث الثقافي عن طريق تشجيع الصناعات التقليدية باعتبارها جزء أساسي من تراث المناطق، ويتم ذلك في حمايته من النسيان والمحافظة عليه من الاندثار كتشجيع الجمعيات للصناع الحرفيين من خلال تكريمهم في مسابقات الصناعات التقليدية والهدف منها نقلها للأجيال وتعريفهم بها. وتقوم أيضا بالمظاهرات الثقافية، فهي تستغل الفرصة لإقامة تظاهرات لإبراز التقاليد والقيام بمعارض مختلفة عن طريق الأسابيع الثقافية وإعطائها مكانتها في البعد الثقافي والإثراء الحضاري لترقية التراث، ومنه يصبح عنصر جذب سياحي يطلع الأجانب عن الخصوصيات الحضارية والتعرف على شخصية الأفراد وممارستهم من الأكل والشرب واللباس وغيرها. [1]

الفرع الثاني: الجمعيات:

تعتبر الجمعيات همزة وصل بين الدولة والمواطن، وهي جزء من المجتمع المدني كونها تجمع لمجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة ويشترك هؤلاء في تسخير معارفهم ووسائلهم في المجال الاجتماعي والثقافي. وتعدد في الجزائر ليبلغ عددها 108940 جمعية، منها 13134 جمعية ثقافية. تلعب دورا مهما في حماية التراث الثقافي، باعتباره ملك كامل للشعب وهي من تفرض على المجتمع المدني أن يقوم بالدور الريادي في حمايته. [2]

منح القانون 12_06 حق التقاضي للجمعيات والقيام بالإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب وقائع لهل علاقة بأهدافها المنصوص عليها في قانونها الأساسي. ونص القانون 98_04 انه: "بإمكان كل جمعية تأسست قانونا وتخص في قانونها الأساسي على السعي لحماية الممتلكات الثقافية، أن تنصب نفسها خصما مدعيا بالحق المدني فيما يخص مخالفات أحكام هذا القانون".[3] ويكمن دورها في حشد جهود المجتمع المدني لتحقيق أهداف لها علاقة بأهدافها. ونجد من أهم الجمعيات الثقافية المساهمة في التعريف بالتراث الثقافي والراعية لحمايته، على المستوى الوطني،

[1] - حرزلي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص. 56.
[2] - بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 58.
[3] - القانون العضوي 12/06، المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12/01/2012، الجريدة الرسمية، العدد 02.

مؤسسة الشيخ بوعمامة ذات الطابع التاريخي والثقافي، تمارس مهامها في كامل التراب الوطني من خلال تظاهرات علمية ونشاطات فكرية وورشات بحثية. أما على المستوى المحلي، نوجد جمعية عبد الرحمن الثعالبي، جمعية ثقافة وولائية تهدف لترقية التراث الثقافي والتوعية بحب الوطن. [1]

[1] -بن عبد الرحمن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 80.

المبحث الثالث: أهم البرامج والاستراتيجيات المنتهجة لحماية اللباس التقليدي:

تلعب الجزائر دورا ريادي في حماية تراثها بما فيه اللباس التقليدي. وذلك من خلال تنفيذ مجموعة برامج ومبادرات متعددة. تسعى هذه الجهود للحفاظ على هوية البلاد وتعزيز الفخر الوطني بين الأجيال. وتعتبر المراكز الثقافية والتعليمية، إضافة للبرامج الحكومية، الركائز الأساسية في هذه الإستراتيجية بهدف توثيق الأزياء التقليدية عن طريق تنظيم ورشات تعليمية، معارض ومهرجانات لإبراز جمال وتنوع التراث الجزائري. ومن خلال هذه المبادرة، تساهم الجزائر في إبقاء تقاليدها حية والترويج لها محليا ودوليا.

المطلب الأول: أهم البرامج والمراكز المساهمة في حماية اللباس التقليدي:

الجزائر أول بلد يصادق على اتفاقية اليونسكو سنة 2003، لحماية تراثها غير المادي لاهتمامها الكبير بتراثها الثقافي، وفرضت نفسها كنقطة محورية افريقية، مرجعا في مجال الخبرة العلمية لمراكزها المتخصصة في البحث وقدرتها إدراج 8 ممتلكات ثقافية جزائرية على قائمة التراث الإنساني.

الفرع الأول: أهم البرامج والمشاريع:

عرف اللباس التقليدي الجزائري انتعاشا كبيرا بعد تسليط الضوء عليه لعدة أشهر. وفي إطار تظاهرة شهر "التراث" بهدف تثمين مجالات الثقافة والفنون والتقاليد التي تشكل هوية الشعب الجزائري، أصالته، وتاريخه.

أولا_ مشروع شهر التراث:

عرف اللباس التقليدي الجزائري انتعاشا كبيرا بعد تسليط الضوء عليه لعدة أشهر، أدى ذلك لإطلاق "شهر التراث" من طرف وزارة الثقافة والفنون، حيث يكون الشهر مخصصا للباس التقليدي فقط من 18 أفريل لغاية 18 ماي من كل سنة، يأتي تحت اسم الأيام الوطنية للباس التقليدي الجزائري. وهذا للمحافظة على التراث الثقافي المتمثل في اللباس التقليدي تحت شعار "لباسي، ذاكرتي، ثقافتي..."[1]، دعت الوزارة كل المختصين والفاعلين في مجال اللباس التقليدي والمصممين والتشكيليين والحرفيين للمشاركة في فعاليات هذا الشهر التراثي، باعتبار المشاركة إسهام فعلي في المحافظة على التراث. كانت هذه

[1] - صبرينة ك، "إطلاق الأيام الوطنية للباس الجزائري"، في: https://www.eldjazaironline.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/04).

الخطوة عبارة عن مشروع للمحافظة على التراث الثقافي لأنواعه وخاصة اللباس التقليدي، ووفق مخطط تنفيذ برنامج وزارة الثقافة وجهودها المبذولة منذ 2003، ترفع رهان استصلاح هذا الحقل وإثراءه بالمختصين والحرفيين والجمعيات الفاعلة[1].

يشتمل البرنامج على محاضرات افتراضية أسبوعية حول المحافظة على التراث الثقافي، أولى مواضيعها "اللباس الجزائري التقليدي"، مع تنظيم مسابقة حول "أقدم لباس تقليدي عائلي". شهر التراث نتيجة المطالبة بتثمينه واهتمام المواطنين الجزائريين به. والهدف منه إيصال رسالة للحكومة الجزائرية ووزارة الثقافة والفنون للتدخل السريع لحماية الموروث الثقافي من السطو والاندثار وكان الرد: "استحداث شهر التراث"، بمعارضه، لقاءاته، محاضراته، وأيامه الوطنية تحت شعار: "لباسي، ذاكرتي، ثقافتي..". وكان له الفضل في رد الاعتبار للعديد من الألبسة التقليدية التي تصبحت مهددة بالنسيان، ربما لغلاء كلفة الخياطة أو تقادمت مقارنة مع مودة العصر.[2]

ثانيا_ البرنامج الوطني لحماية منتجات الصناعة التقليدية:

في إطار البرنامج الوطني لحماية منتجات الصناعة الوطنية، اعتزمت وزارة السياحة والصناعة التقليدية حماية 5 منتجات حرفية من التقليد والسرقة خلال السنة الجارية "2024" ، وهي "الموس البوسعادي"، "البرنوس الوبري"، "الحلي التقليدية لبني يني"، "الكراكو"، و"السرج التيارتي". وهذا تجسيدا لتوجهات سياسة الدولة لحماية هذه المنتجات[3]. وفي هذا الإطار، وزارة السياحة والصناعة التقليدية تسعى لبرمجة عدد من منتجات الصناعة التقليدية كل عام لغاية 2027، لحماية حوالي 28 إلى 30 منتج حرفيا على المستوى الوطني بعلامة النوعية والأصالة. وتم في هذا إمضاء اتفاقية بين غرفة الصناعة التقليدية والحرف في وهران والمعهد الوطني للملكية الاصطناعية، ما يسمح للحرفيين بتسجيل أنفسهم على مستوى المركز بصفة آلية ودائمة لحماية منتجهم من السرقة والتقليد.

---

[1] - صبرينة ك، "إطلاق الأيام الوطنية للباس الجزائري"، في: https://www.eldjazaironline.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/04).

[2] - حبيبة غريبة، "عصرنة اللباس التقليدي الجزائري والاستثمار فيه"،في: https://www;pen-sy.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/04).

[3] - كمال الدين بوعام، " وزارة السياحة والصناعة التقليدية تعتزم حماية 5 منتجات حرفية خلال سنة 2024"، في: https://www.radioalgerie.dz ، تاريخ الاطلاع : (04 /2024/05).

الفرع الثاني: المراكز المتخصصة في الترويج للباس التقليدي:

لكي تضمن الجزائر استمرارية ونقل تقاليدها للأجيال القادمة، أنشأت مراكز ثقافية وتعليمية متخصصة في الترويج للباس التقليدي والحفاظ عليه. كما أنها تساهم في توثيق الأزياء التقليدية وتنظيم معارض لتعزيز الفخر بالهوية الوطنية.

أولا_ المركز التفسيري:

يعتبر المركز التفسيري ذي الطابع المتحفي للباس التقليدي الجزائري الذي افتتح أبوابه 2012 بتلمسان، مؤسسة ثقافية لحفظ وتثمين التراث والتعريف به. وهو الوحيد من نوعه على المستوى العربي والإفريقي، كما انه نتاج للفضل الذي حققته الشدة التلمسانية بعد تصنيفها ضمن قائمة التراث اللامادي للإنسانية باليونسكو.

يهدف المركز إلى الحفاظ على اللباس التقليدي والممارسات الشعبية المتعلقة به في إطار الأعياد والمناسبات والترويج له.

يضم المركز التفسيري معرض دائم للباس التقليدي في قاعته الرئيسية "الأصيلة"، ويحوي عدة أنواع من اللباس التقليدي، كما يقيم تظاهرات وأيام دراسية متنوعة إضافة لاحتفائه بالأعراس التقليدية عبر الوطن والممارسات والأزياء المتعلقة بها واهتمامه بالحرف التقليدية. ومن بين المعارض التي أقيمت به سابقا معرض العرس التلمساني حيث سلط الضوء على العادات والتقاليد في تلمسان وإبراز الطقوس الاحتفالية.

يصدر المركز منذ 2021 مجلة علمية ثقافية وتراثية سنوية تغطي مختلف النشاطات ويعرفها "بالأصيلة"، إضافة لإصدار آخر يضم صورا فوتوغرافية حول الفنون والتراث ويعرف ب "الرونق". نظم المركز ندوة علمية تحت اسم "اللباس التقليدي واقع وأفاق"، وتم التصريح فيها انه لابد من تدوين كل ما يتعلق باللباس التقليدي ويهدف إلى حمايته[1].

تم إلقاء محاضرتين إحداهما بعنوان "اللباس التقليدي بين التطور والاستدامة"، بينت أن استدامة اللباس التقليدي وبقاءه يحقق من خلال التركيز على الطفل الذي يمثل النواة لتوريث هذا الموروث عبر إدراجه في مناهج تربوية، وعبر تنظيم حفلات مدرسية يشترط

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، "المركز التفسيري للباس التقليدي الجزائري، مؤسسة لحفظ وتثمين التراث الوطني اللامادي"، في: https://www.aps.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).

فيها اللباس التقليدي المتنوع لربط الطفل بالتاريخ عبر المتاحف وتشجيعه عبر المنح المادية البسيطة. إما المحاضرة الثانية، تحدثت عن "ملامح الهوية الوطنية وملامح اللباس التقليدي"، تم فيها الدعوة إلى ربط اللباس التقليدي بالصناعات التقليدية، وربط الأعمال العملية بالعلمية التي يقدمها المركز التفسيري، إضافة إلى التطرق إلى تطور اللباس التقليدي عبر الأزمنة.[1]

ثانيا_ مركز دعم التكنولوجيا والابتكار:

أحد أهداف البرنامج الوطني لحماية منتجات الصناعة التقليدية، حيث هدف لتصنيف هذا المركز على مستوى الغرفة الولائية للصناعة التقليدية والحرف المرافقة لحماية منتجاتهم في إطار حقوق الملكية الصناعية لإعطاء دفع النشاط الصناعية الحرفية ليترقي إلى مستوى يساهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي على مستوى كل ولاية، ويستفيد الحرفيون منه بدورات تكوينية لحماية منتجاتهم وتحسيسهم حول أهمية الملكية الصناعية. وشرف على تنظيم اللقاء التحسيسي، الذي حضره مدراء غرف الصناعة التقليدية والحرف لبعض ولايات غرب البلاد وجمع من الحرفيين. [2]

ثالثا: المركز الإقليمي للتراث الثقافي:

في مجال ترقية التراث المشترك مع بلدان الجوار، قدمت الجزائر سجل اللباس التقليدي لتمثل مهارات فنية وتقليدية مرتبطة بالزي التقليدي التلمساني أمام العالم سنة 2012.

ومنه طلبت اليونسكو إنشاء المركز الإقليمي للتراث الثقافي، كهيئة دائمة تكون بمثابة مركز محوري للالتقاء والتبادل، ما جعلها مركز الانتروبولوجيا الإفريقية منذ 2018.

وحظي هذا الطلب بدعم خبراء اليونسكو على أساس الأهمية التراثية والسياسية العمومية. والنصوص القانونية للحفاظ على التراث ووجود هيئات مختصة ومراكز خبرة توفر كم

[1] - أ. زياري، "طالبو تصحيح المعلومات المغلوطة: (مختصون يدعون لتدوين التراث اللامادي المتعلق باللباس التقليدي)"، في: https://www.annasronline.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).

[2] - كمال الدين بوعام، "وزارة السياحة والصناعة التقليدية تعتزم حماية 5 منتجات حرفية خلال 2024"، في: https://www.radioalgerie.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).

كبير من الخبراء والباحثين. ليحظى بعدها التراث باهتمام كبير 2022 لإيداع ملف "موسيقى الراي" والمهارات المتعلقة بالمعادن. [1]

المطلب الثاني: المهرجانات ودور وسائل الإعلام في الترويج للباس التقليدي:

تعتبر المهرجانات ووسائل الإعلام من الأدوات الفعالة في الترويج للتراث الثقافي الجزائري. فدور المهرجانات يكمن في عرض الفنون التقليدية والمأكولات الشعبية، ما يساهم في نشر ثقافة الجزائر الشعبية. أما وسائل الإعلام فمن جهتها تساعد في نشر الوعي بهذه الفعاليات والوصول إلى جمهور واسع مما يعزز قسمة التراث الجزائري ويشجع الاهتمام به من قبل الأجيال الجديدة.

الفرع الأول: المهرجانات:

أولا: المهرجان الوطني للزي الجزائري التقليدي:

أكد وزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي، اتخاذ قطاعها جملة من الإجراءات من شانها ضمان حماية وصون عناصر التراث الثقافي قصد إفشال محاولات السطو عليه والتشكيك فيه. وعمل الوزارة على إيداع ملف الزي النسوي للزفاف من الشرق الجزائري، وأضافت إنشاء وحدة بحث متخصصة تعمل على ملفات التصنيف. عكس المهرجان تنوع اللباس التقليدي الذي كان من أهم مخرجاته وضع قاعدة بيانات خاصة بالزي التقليدي الجزائري وكل ملحقاته. وأيضا بوابة الكترونية متعلقة بكل أشكال التراث الثقافي. [2]

وتم إطلاق دليل مصور وقاعدة بيانات الكترونية، لمكافحة الاتجار غي المشروع بالممتلكات الثقافية ويتم استخدامه كأداة من طرف الجمارك وشرطة الحدود في مكافحة الاتجار غير المشروع والفاعلين فيه.

[1] - الإذاعة الجزائرية، "الجزائر تولي اهتماما خاصا لحماية وترقية تراثها غير المادي"، في: https://www.radioalgerie.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).

[2] - وكالة الأنباء الجزائرية، "إجراءات عملية لحماية التراث الثقافي والتصدي لمحاولات السطو عليه"، في: https://www.aps.dz ، تاريخ الاطلاع: (07 /2024/05).

ثانيا: مهرجان إبداعات المرأة الوطني:

نظمت وزارة الثقافة الدورة الأولى للمهرجان في 2010، للتعريف بإبداعات المرأة الجزائرية وابتكاراتها، ودورها الهام في نقل التراث وحفظ الهوية الجزائرية. نظم طبعته التاسعة، تحت اسم "الأزياء والحلي، موروث حضاري عبر التاريخ". وتم التركيز فيه على البحوث العلمية الأكاديمية باعتبارها أول خطوة للمحافظة على هذه الذاكرة التراثية والدفاع عنها. والتعرف على المسار التاريخي للأزياء والحلي الجزائري وتشجيع البحث فيه. [1]

تكمن أهمية الحدث في إبراز المهارات المساهمة في المحافظة على هويتنا وتراثنا واثبات انتماء اللباس التقليدي والحلي بالدليل العلمي والتاريخي للجزائر وكلفت التظاهرة 7 مليون دينار جزائري. ارتكز المهرجان على عدة نقاط أهمها: فضاء مصممي الأزياء، فضاء الحرفيين المبدعين، لقاءات باحثين للتعريف باللباس التقليدي الجزائري، إضافة للمؤسسات الثقافية الناشئة. وتم ولأول مرة إشراك حاملي المشاريع الناشئة "startup" اللذين ينشطون في مجال اللباس والموضة فضلا عن إنشاء منصة رقمية باسم " Be djazairi" أي كن جزائريا، ليعتمد عليها البرلمان في تجميع بيانات المؤسسات التي تعنى بالتراث الثقافي الوطني.

كانت فرصة للجمهور لاكتشاف المعرض التفاعلي للحرفيين المشاركين حول نشأة اللباس الجزائري حول الزمن، إضافة لتخصيص عرض أزياء محلي وفضاء بيداغوجي خاص للأطفال للتعريف باللباس التقليدي مع تخصيص زيارات لفائدة التلاميذ المؤسسات التربوية لاكتشاف هذا الثراء الثقافي. ويتضمن المهرجان فضاء خاصا بالمصممين يحتوي أزياء عصرية مستوحاة من أزياء تراثية، ورشات حية للحرفيات في مجال صناعة الحلي، الطرز واللباس، وأيضا مدارس التكوين على المستوى الوطني لإبراز دور التكوين في الحفاظ على التراث. [2]

[1] - صبرينة ك، "المهرجان الوطني لإبداعات المرأة، لحماية التراث الوطني الجزائري"، في: https://www.eldjazaironline.dz ، تاريخ الاطلاع: (07 /2024/05).

[2] - صبرينة ك، "المهرجان الوطني لإبداعات المرأة، لحماية التراث الوطني الجزائري"، في: https://www.eldjazaironline.dz ، تاريخ الاطلاع: (07 /2024/05).

ثالثا: مهرجان الزي التقليدي:

تم افتتاح أشغال الملتقى الوطني حول "اللباس التقليدي، أشكال المقاومة بين الذاكرة والحاضر"، من طرف وزيرة الثقافة. وتم تنظيم الملتقى العلمي على هامش تنظيم الطبعة الخامسة لهذا المهرجان، بعنوان "أزياء صامدة لأجيال" بمركز الفنون

والثقافة، صرحت الوزيرة انه يجب الخروج عن المألوف عن طريق إقامة توليفة ذات طبع خاص بين الثقافي والعلمي، يتشارك ضمنها الفاعل الثقافي من خلال المؤسسات الثقافية، والفاعل العلمي من خلال باحثين أكاديميين لمنح معالم الهوية الثقافية الجزائرية، صبغة علمية تحصنها من شوائب التداعيات المفروضة باعتبار اللباس التقليدي أهم روافد الهوية كونه مرآة عاكسة للبنى الفكرية والتاريخية للمجتمع الجزائري بغرض جمع المادة العلمية وتوثيقها ولتأصيل هذا الإرث العريق. [1]

الفرع الثاني: دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للباس التقليدي "فايسبوك":

منذ أواخر الألفية الثانية، شهد العالم ثورة اتصالات سهلت الاحتكاك بين الجماعات البشرية وتبادل التأثر والتأثير فيما بينها، ومع تطور التكنولوجيات والفضاء السيبيرياني كفضاء عام ظهرت تحولات في طبيعة الثقافة نحو ثقافة رقمية حيث تطورت مؤشرات الموروث لرموز وتطور الثقافة الشعبية في وسائل التواصل الاجتماعي، واستعان المثقف الشعبي الجزائري عبر آليات شبكة الانترنت التي أصبحت محطة تجمع كل أنواع الثقافات والشعوب وعرضها عبر النوافذ الرقمية المتاحة وعلى رأسها فايسبوك.

وباعتبار عناصر الثقافة المادية متأثرة بالاحتكاك الثقافي والملبس باعتباره أحد أهم العناصر الثقافية المادية في المجتمعات البشرية، وفي الجزائر يعتبر جزء من الثقافة والتاريخ الممتد على مدى قرون من التاريخ وغالبا ما يعبر اللباس التقليدي عن التأثيرات الثقافية المتعددة سواء العربية، الأمازيغية، الأندلسية أو العثمانية. [2]

[1] - وزارة الثقافة والفنون، "افتتاح أشغال الملتقى الوطني حول اللباس التقليدي الجزائري"، في: https://www.m-culture.gov.dz، تاريخ التاريخ: (07 /2024/05).

[2] - محزوز دلال، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في إبراز اللباس التقليدي الجزائري- الفايسبوك نموذجا"، م. 09، ع. 01 (جوان 2023)، ص ص. 206 _226.

هنا يكمن دور وسائل الإعلام في توسيع مدركات الجماهير ومعرفتهم العادات والتقاليد لاثراءهم، وباعتبار فايسبوك أهم المنصات الإعلامية وقدرته على إرسال ونشر الثقافات، فدوره في التعريف باللباس التقليدي ساهم بشكل كبير لاحتوائه صفحات خاصة بالموروث الثقافي سواء في إبراز المؤسسات أو أنواع التراث أو حتى
التعريف بعادات مناطق معينة، ومن ثم استغلاله للتعريف بالموروث الجزائري وإعادة الاعتبار للتقاليد الجزائرية وحمايتها من الاندثار، وتم التوكيد على هذا لأنه لا بأس في مواكبة العصرنة لكن دون التخلي عن أصولنا وهويتنا من خلال حملات مكثفة لتوضيح فكرة أن التغيير في اللبس هو تغيير في القيم.

من أهم هذه الحملات التي تبناها الجزائريون على مواقع التواصل باسم: "البس جزائري"، التي أحدثت نجاحا على المستوى الوطني ووجدت تجاوبا في الوطن العربي وكل العالم فاقت التصورات. أطلق مجموعة مؤثرين هذا الهاشتاغ ليعكس الزخم الذي تتنوع به الجزائر عبر مناطقها. ونظرا للتصدي الضارب نتيجة لها، تم إطلاق حملة مواصلة للأولى تحت عنوان "معا للحفاظ على اللباس التقليدي الجزائري" والضغط على وزارة الثقافة لحمايته من السرقات ويسعون لتكون أكثر قوة من السابقة لدفع وزارة الثقافة لتثمينه باعتباره جزا لا يتجزأ من تراثنا. [1]

إضافة إلى هذا، أطلقت وزارة الثقافة منصة "تراثي" " turathi.dz"، تخص مواجهة التهريب والاتجار غير المشروعين وتم انجاز ذلك بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر. وخصصت المنصة لأسلاك الشرطة والدرك الوطني والجمارك وتعتبر دليل للصور الرقمية التي تسمح بتعزيز استراتيجيات حمايته وترقية المجموعات المتحفية والمكتبية من خلال إعداد مشاريع الرقمنة والتكوين. وكل هذا في إطار التوجيهات التي قدمها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لحماية وتثمين التراث الثقافي الجزائري. [2]

[1] - الحوار، "حملة للضغط على وزارة الثقافة وحماية اللباس التقليدي"، في: https://www.elhiwar.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/07).

[2] - أم كلثوم جبلون، "في محاربة محاولات طمسه، الموروث الثقافي: جهود الترسيخ تقاوم التزييف"، في: https://www.elitihadcom.dz ، تاريخ الاطلاع: (07 /2024/05).

الاستنتاجات:

انتهت هذه الدراسة بعد استعراض فصليها، لطبيعة سياسات الحماية التي انتهجتها الجزائر لحماية التراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. في الجانب المؤسساتي والقانوني، إضافة للهيئات الرسمية وغير الرسمية المساهمة في ذلك.

فيما يتعلق بالإجابة على المشكلة البحثية، فطبيعة السياسات التي انتهجتها الجزائر في حماية اللباس التقليدي، والتي شرعت في تطبيقها بهدف حمايته. وذلك بسبب التهديدات التي تحيط به، طبيعية أو مفتعلة. وخوفا من اندثاره وزواله من قائمة الأولويات التي يجب الحفاظ عليها باعتبارها جزء من ثقافة الشعب الجزائري وموروثه الثقافي. وانتهجت الجزائر هذه السياسات كرد فعل للاهتمام المتزايد الذي حظي به اللباس التقليدي كجزء من تراث الأمة، باعتباره الواجهة الثقافية لها والمساس به بأي شكل كان يمس بهوية الشعب.

وكنتيجة للتضافر بين الجانبين القانوني والمؤسساتي الذي قامت به الدولة، بإصدار قوانين لحماية هذا الممتلك وتجريم كل طرق المساس به، مع إلزام مؤسسات على الصعيد المركزي والمحلي في التعريف به وإنشاء لجان خاصة به التي بدورها تنظم للمعارض والتظاهرات التي تدعو لحماية اللباس التقليدي وتعزيز قيمته.

العوامل المؤثرة على حماية التراث الثقافي المتعلق باللباس التقليدي كالسرقة والتهريب، أو نسبه لغير هويته إضافة للفعل اللاإرادي في عدم التعريف به في المناسبات فقط، في حين يجب الخروج به للعالم بهدف نسبه للجزائر وبيان قيمته ودرجة الافتخار به.

أما على المستوى النظري والمنهجي فالشواهد المتعلقة باختبار الفروض تؤكد صحتها، بالنسبة للفرضية الأولى التي تربط بين التحديات المتزايدة والتشريعات القانونية المتخصصة، تعتبر صحيحة حسب ما عرضته الدراسة. لان زيادة الانتهاكات والعمليات الإجرامية تجاه هذا الموروث دفع بالمشرع الجزائري إلى تخصيص قوانين ونصوص

مباشرة تصرح بحماية هذا الممتلك وتؤكد على تنفيذ العقوبات على كل ما يمسه بأي طريقة كانت.

كما إن الفرضية الثانية التي ربطت بين زيادة التحديات والمخاطر المهددة للباس التقليدي وتخصيص الجزائر للمؤسسات اللازمة لصيانته، جاءت صحيحة لان الدراسة تؤكد على أن الجزائر أعدت اطر نظرية وإدارية بما فيها المؤسسات التي تسند إليها مهمة الحماية كالوزارة والمتاحف وغيرها من الهيئات.

كذلك الفرضية الثالثة، اعتبرت صحيحة. التي ترى انه كلما تضافرت الجهود الرسمية وغير الرسمية ابتعد التراث الثقافي عن الخطر. وأكدت الدراسة انه لا يجب الاكتفاء بالمؤسسات الحكومية فقط بل يجب أن تتضافر مع غير الرسمية كالمجتمع المدني والجمعيات، وهذا بهدف نقل التراث الثقافي واللباس التقليدي خاصة لواجهة اهتمامها.

فيما يخص الفرضية الرابعة والأخيرة، التي ربطت بين الزيادة في عدد المراكز والمشاريع المتخصصة في الترويج للباس التقليدي وازدياد صيانته والتعريف به، اعتبرت كذلك صحيحة. حيث جاء في الدراسة انه في السنوات الأخيرة أكدت وزيرة الثقافة صورية مولوجي في مجال ترقية التراث الجزائري، انه لا بد في تسليط الضوء على هذا الجانب كجزء من هوية الشعب، حيث تم إنشاء عدة مراكز أهمها المركز التفسيري إضافة لإقامة عدة مهرجانات ومشاريع على رأسها شهر التراث واهم خطوة كانت البرنامج الوطني لحماية منتجات الصناعة التقليدية، هذا وساعدت وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال الرسالة للعالم بالتعريف بلباسنا التقليدي.

وبناءا على هذا يمكن القول أن العوامل المؤثرة على حماية اللباس التقليدي جعلته في محط اهتمام واسع على الصعيد الوطني والدولي ورد الفعل الجزائري على مستوى الحكومة والشعب كان في محله وفاق التصورات للدفاع عن هذا الموروث ونسبه لهم بافتخار، ولا بد من مضاعفة هذه الجهود للانتقال من الدفاع نحو المبادرة بالاعتراف بأهميته كرافد ثقافي واستراتيجي أكثر منه احتفاء مناسباتي.

قائمة المراجع النهائية

القران الكريم:

_ سورة الأعراف، آية 26.

_ سورة الروم، آية 9.

_ سورة مريم، آية 6.

القوانين والمراسيم:

_ القانون 04_17 المتضمن قانون الجمارك، المؤرخ في 2017، المتمم والمعدل للقانونين 07_79 و10_98، الجريدة الرسمية، ص. 5.

_ القانون 30_90 المتضمن قانون الأملاك العمومية، المؤرخ في 1990 ،الجريدة الرسمية، العدد 52.

_ المرسوم 328-81، المحدد لصلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع الثقافة، المؤرخ في 26 /1981/12، الجريدة الرسمية العدد 5.

_ المرسوم التنفيذي 236-98، المتضمن القانون الأساسي لدور الثقافة. المؤرخ في 04 ربيع الثاني 1419، الجريدة الرسمية،

_ الامر 07_12، قانون الولاية، المؤرخ في 2012، المادتين 97 و 98، الجريدة الرسمية، ص ص. 15_25.

_ الأمر 67/281 المتعلق بالحفريات وحماية المواقع والمعالم التاريخية والطبيعية، المؤرخ في 20 /1967/12. الجريدة الرسمية،

_ الأمر 76_97، المؤرخ في 1979/11/22، المادة 151، الفقرة 23، الجريدة الرسمية.

_ القانون 01-03، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 2003/02/1، الجريدة الرسمية، العدد 11.

_ القانون 04_98 المؤرخ في 1996، المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية، العدد 49.
_ القانون 10_11، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 2011، الجريدة الرسمية، ص ص. 14_ 28.
_ القانون 10-10 ، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 2010/06/22، الجريدة الرسمية، العدد 12.
_ القانون 14-08 المعدل والمتمم للقانون 90/30، مؤرخ في 13-08-2008، الجريدة الرسمية، العدد 44،.
_ القانون 90-30، المتعلق بالأملاك الوطنية، المؤرخ في 1 /12/ 1990، الجريدة الرسمية 1990/12/02، الجريدة الرسمية، العدد 5.
_ القانون 98- 04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، المؤرخ في 06/15/ 1990، المادة 62، الجريدة الرسمية.
_ القانون 98_04، المادة 01 الجريدة الرسمية، العدد 44، ص.67.
_ القانون العضوي 12/06، المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12/01/2012، الجريدة الرسمية، العدد 02.
_ المرسوم 01_104، تشكيل اللجنة الوطنية والولائية للممتلكات الثقافية، المؤرخ في 23 /04/ 2001،الجريدة الرسمية، العدد 25.
_ المرسوم 03_311، أشكال وشروط وكيفيات إعداد وسير الجرد العام للممتلكات الثقافية، المؤرخ في 2003/09/14، الجريدة الرسمية، العدد 578.
_ المرسوم 12_301 ،المؤرخ في 04 /2012/08، الجريدة الرسمية، العدد 46.
_ المرسوم 98_04، المادة 51. الجريدة الرسمية،
_ المرسوم التنفيذي رقم 104-01، المتضمن تشكيل اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، المؤرخ في 23 /2001/04،الجريدة الرسمية، المواد ،1 ،2، 4.
_ المرسوم التنفيذي رقم 154-98، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية في الخارج، المؤرخ في 1998/05/13، الجريدة الرسمية، العدد 31.

_ المرسوم التنفيذي رقم 414-94 ، إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها. 23 /1994/11، الجريدة الرسمية،

_ قانون 04-98، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، المؤرخ في 1998/06/17، المادة13الجريدة الرسمية، العدد 44، ص. 04.

_ مرسوم رئاسي 89_18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية.

_ مرسوم رئاسي رقم 96- 438، المؤرخ في 07 /1996/12، إصدار نص تعديل الدستور، المادة 122، الجريدة الرسمية، رقم 76.

_ مرسوم رئاسي، المؤرخ في 2020، المادة 76، الجريدة الرسمية، ص. 18.

الوثائق الرسمية:

_ جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، **اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح**، 14 ماي 1954.

_ فرنسا، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نوفمبر1972 في دورته السابعة عشرة.

_ فرنسا، منظمة اليونسكو، المؤتمر العام لليونسكو، **اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه**، نوفمبر 2001، ص. 31.

الكتب:

_ ابو الفضل جمال الدين، ابن منظور. **لسان العرب**. لبنان: دار صادر، الجزء 13، الطبعة الاولى، 1956.

_ أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور. **لسان العرب**. لبنان: دار صادر، الجزء 2، الطبعة الاولى، 1956.

_ أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور. **لسان العرب**. لبنان: دار صادر، الجزء 9،الطبعة الاولى، 1956.

المجلات:

_ حكيم، سياب. "**الحماية القانونية الدولية للتراث الثقافي المغمور بالمياه: دراسة تحليلية اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لسنة 2001**"، مجلة الحقوق والحريات، م. 11، ع . 01 (2023)، ص ص. 46_48.

_ حميدة. حسن، "**مطبوعة خاصة بحماية التراث الثقافي**"، م. 1، ع. 29 (ديسمبر 2018)، ص. 131.

_ دريس، باخويا. "**الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 5، ع. 2 (2016)، ص ص.92_120.

_ دلال، محزوز."**دور شبكات التواصل الاجتماعي في ابراز اللباس التقليدي الجزائري– الفايسبوك نموذجا**"، م. 09، ع. 01 (جوان 2023)، ص. ص 206_ 226.

_ سعاد، حميدة. "**عناصر التراث الثقافي الجزائري اللامادي ومنهجية صونه**"، م. 19، ع. 01 (ديسمبر 2019)، ص ص. 98_118.

_ سعيد، دالي. "**أهمية التراث الثقافي وطبيعته القانونية**"، مجلة القانون والعلوم البيئية، م. 02، ع. 02 (2023)، ص. ص.102_116.

_ فؤاد، خوالدية. "**التراث الثقافي و حمايته في الجزائر**"، م. 1، ع. 02 (2023)، ص ص. 299_315.

_ محمد، جحيش. "**الزي التقليدي تراث حي للجزائر**"، تلمسان: 536 (2014)، ص ص. 08_124.

_ محمد، سليمان. "**التراث الثقافي وتطور حمايته في القانون الدولي**"، م. 6، ع. 2 (أوت 2021)، ص ص. 95_108.

المذكرات:

_ سارة. الحاج، **التراث الثقافي المادي واللامادي في الجزائر**، رسالة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية الأدب العربي والفنون، 2022/2021.

_ كريم، سعيدي. **الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري**، رسالة ماستر، جامعة محمد دباغين سطيف، 2017/2015.

_ إبراهيم، بن عبد الرحمن. **الحماية المؤسساتية للتراث الثقافي في الجزائر**، رسالة ماستر، جامعة الدكتور يحيى فارس المدين: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021.

_ حسناء، العموري. **دور اللباس التقليدي في الترويج السياحي في الجزائر**، رسالة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة: كلية العلوم السياسية، 2023/2022.

_ سعاد، الجريدي. **الحفاظ على التراث الثقافي من اجل تحقيق تنمية مستدامة– دراسة حالة مدينة المقارين**، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، 2020.

_ سميرة، زواي. **اللباس التقليدي الشاوي– الملحفة الشاوية التقليدية والمعاصرة**، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022/2021.

_ شريفة، طيان. **ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني**، رسالة ماستر، جامعة الجزائر: معهد الآثار، 1991/1990.

_ عبد الغفور، فارح. **الحماية الجزائية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري**، رسالة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

_ عبد القادر، حرزلي. **الحماية القانونية للتراث الثقافي بمساهمة الجماعات المحلية**، رسالة ماستر، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

_ عبد القادر، عبد العالي. **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، رسالة ماستر، جامعة سعيد: كليةالحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

_ عبد المومن، علي قشي. **السياسة الثقافية في الجزائر ودورها في حماية التراث الثقافي– دراسة حالة تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية**، رسالة ماستر، جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2017/2016.

_ عز الدين، عثماني. **الحماية الجنائية للآثار والممتلكات الثقافية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة تبسة، 2016/2017.

_ فريدة، حمودي. **تاريخ الملابس في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022/2021.

القواميس:

_ المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية. مصر: مطابع الأميرية، 1983.

المواقع الالكترونية:

_ وزارة الثقافة والفنون، "افتتاح اشغال الملتقى الوطني حول اللباس التقليدي الجزائري"، في: https://www.m-culture.gov.dz، تاريخ التاريخ: (2024/05/07).

_ "أهمية ارتداء الملابس التقليدية" ، في: https://www.ejaba.com ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/27.

_ أ، زياري. "طالبو تصحيح المعلومات المغلوطة: (مختصون يدعون لتدوين التراث اللامادي المتعلق باللباس التقليدي)"، في: https://www.annasronline.dz ، تاريخ الاطلاع: (04/ 2024/05).

_ الإذاعة الجزائرية، "الجزائر تولي اهتماما خاصا لحماية وترقية تراثها غير المادي"، في: https://www.radioalgerie.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).

_ الجامع، معجم المعاني. "مفهوم : تقليدي" ، في: https://www.almaany.com تاريخ الاطلاع: (2024/04/23).

_ الجامع، معجم المعاني. "مفهوم التراث"، في: https://www.almaany.com، تاريخ الاطلاع: (2024/04/10).

_ الحوار، "حملة للضغط على وزارة الثقافة وحماية اللباس التقليدي"، في: https://www.elhiwar.dz ، تاريخ الاطلاع: (07 /2024/05).

_ اليونسكو، "التراث العالمي، مفهوم التراث الثقافي"، في: https://www.unesco.org ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/10).

_ أم كلثوم ، جبلون. "في محاربة محاولات طمسه، الموروث الثقافي: جهود الترسيخ تقاوم التزييف"، في: https://www.elitihadcom.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/07).

_ تلخيص كتاب الحضارة لحسين مؤنس، "مفهوم الحضارة"، في: https://www.scribd.com ، تاريخ الاطلاع: (11/ 05/ 2024).

_ جمال، عليان. "الحفاظ على التراث الثقافي"، في: https://www.nccal.gov.kw ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/06).

_ حبيبة، غريبة. "عصرنة اللباس التقليدي الجزائري والاستثمار فيه"، في: https://www;pen-sy.dz، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).

_ دايف، هوليكس. "يونغولا"، في: https://www.diveholics.com ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/22).

_ ريبيكا، ميوريل." تايتانك: تصوير حطام السفينة الشهيرة" ، في: https://www.bbc.com ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/22).

_ ريم، الششاوي. "قصة فنار الإسكندرية"، في: https://www.alarabiya.net، تاريخ الاطلاع: (2024/04/22).

_ سعد، عبد الله الحبيب. تعريف ،" مفهوم: قلد فلانا" ، في:
https://www.alukah.net ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/23).
_ صبرينة، ك. "المهرجان الوطني لإبداعات المرأة، لحماية التراث الوطني الجزائري"، في: https://www.eldjazaironline.dz ، تاريخ الاطلاع: (07 /2024/05).
_ عبد القادر، بن مسعود. "القشابية مدفأة الجزائريين في فصل الشتاء، والزي التقليدي الذي لا يزال يقاوم الموضة" ، في: https://www.arabiscot.net ، تاريخ الاطلاع: (2024/04/25).
_ قبة حينباكو، أو قبة القنبلة النووية أو نصب السلام في هيروشيما، معلم ياباني ألقيت عليه القنبلة النووية في عام 1945 يرد ذكره في لائحة اليونسكو للتراث العالمي تحت اسم معلم هيروشيما للسلام، في: https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: (11 /2024/05).
_ كمال الدين بوعام، "وزارة السياحة والصناعة التقليدية تعتزم حماية 5 منتجات حرفية خلال 2024"، في: https://www.radioalgerie.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).
_ كمال الدين، بوعام. " وزارة السياحة والصناعة التقليدية تعتزم حماية 5 منتجات حرفية خلال سنة 2024" ، في: https://www.radioalgerie.dz ، تاريخ الاطلاع: (04 /2024/05).
_ محمد عبد الله. يوسف، "الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته"، في: https://www.scribd.com ، تاريخ الاطلاع: (11/05/ 2024).
_ مديحة، عتيق. "مابعد الكولونيالية: مفهومها، أعلامها، أطروحتها"، في:
https://dspace.univ-soukahras.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/06).
_ نبوخذ نصر وهو الابن الأكبر لليوبو الأسر والذي حسب المؤرخ الكلداني بيروسوس حول بابل من الاحتلال الأشوري إلى إمبراطورية عظيمة، في:
https://www.wikipidia.org ، تاريخ الاطلاع: (13 /2024/04).

_ وكالة الأنباء الجزائرية، "إجراءات عملية لحماية التراث الثقافي والتصدي لمحاولات السطو عليه"، في: https://www.aps.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/07).

_ وكالة الأنباء الجزائرية، "المركز التفسيري للباس التقليدي الجزائري، مؤسسة لحفظ وتثمين التراث الوطني اللامادي"،في: https://www.aps.dz ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/ 04).